اثر الانفاق على عناصر السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الاجتماعي دراسة في عينة من دول العالم للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢

أ.م. عدي سالم علي

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

The Impact of Spending on the Elements of Social Policy in Supporting of Social Stability Study in a Sample of the Countries of the World for the Period 2001-2012

Assist.Lecturer Oday Salim Ali

اثر الانفاق على عناصر السياسة الاجتماعية في دعم الاستقرار الاجتماعي دراسة في عينة من دول العالم للفترة ٢٠٠١-٢٠١٢

أ. م. عدي سالم علي

الملخص :

تسعى الحكومات من خلال السياسة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتخفيض التفاوت في الدخل هو الهدف الأبرز لها . وتستخدم الحكومات في سعيها لهذا الهدف الإنفاق لخلق فرص عمل والإنفاق على رأس المال البشري في التعليم والصحة والإنفاق على الحماية الاجتماعية ويحقق هدف تخفيض التفاوت في الدخل استقراراً اجتماعياً وبعده استقرارا اقتصادياً وأحيانا سياسياً وهذا ما أشارت له الدراسات وافترضه البحث .

إلا أن نتائج البحث دلت على خلاف الطروحات النظرية فأنه نتيجة مجموعة من العوامل لم يحقق الإنفاق على السياسة الاجتماعية وعناصرها هدف تخفيض التفاوت في الدخل باستثناء الإنفاق على الحماية الاجتماعية الأمر الذي خلق عدم استقرار اجتماعي في الدول عينة الدراسة وهذا ما جعلها من الدول ذات المخاطر العالية والعالية جدا ضمن مؤشر الاضطرابات الاجتماعية.

وقد اعتمد البحث ٤٠ دولة من مجموع ٦٥ دولة ضمن الدول ذوات المخاطر العالية جدا والعالية في مؤشر الاضطرابات الاجتماعية المعبر عن الاستقرار الاجتماعي وتمت الاستعانة بتحليل الانحدار لاختبار فرضية البحث باستخدام المقطع العرضي لهذه الدول بما يتوافر لها من مسح لتوزيع الدخل (معامل جيني) للمدة ٢٠٠١–٢٠١٢ بتقسيمها إلى ثلاث فترات متساوية.

Abstract

Through social policy governments seek to achieve a set of goals and reduce income inequality is their main goal . In pursuing this goal governments use spending to create jobs and spending on human capital in education health spending on social protection and achieve the goal of reducing income inequality stable socially and later economically stable and sometimes politically and this is what indicated his studies and had assumed research

However the research results indicates otherwise theoretical propositions it is the result of a combination of factors spending on social policy and its members did not achieve the goal of reducing income inequality with the exception of spending on social protection. Thus creating social instability in the study sample countries and this is what made it one of the high and very high-risk countries within the social unrest index.

The research was adopted 40 countries of the total 65 countries within a very high-risk and high states at the crossing social unrest index for social stability was the use of regression analysis to test the hypothesis search using the cross-section of these countries including available its survey of the income distribution (Gini coefficient) for the period 2001 -2012 divided into three equal periods.

المقدمـــة

انطلاقا من محورية دور الدولة في التنمية الشاملة وبضمنها التنمية الاجتماعية والتي تسعى من خلالها الى محاربتها الفقر وتحسين توزيع الدخل بحيث يكون السكان اقرب ما يكونون إلى التساوي في جميع الأشياء .وإن قصور دور الحكومة تترتب عليه اثارا اقتصادية واجتماعية من فقر وسوء توزيع للدخل والبطالة وشعور نفسي بالسخط والإحباط ولا سيما للشباب لما يمكن أن يحسن فرصهم في الحياة لما هو قادم وهذا يدفع العديد منهم الى اعطاء نفسه الحق بالسعي لتغيير سياسي أو اجتماعي حتى لو ترتب عليه الإخلال بالاستقرار الاجتماعي .
وللحكومة حزمة من السياسات والإجراءات تمكنها من تقليل التفاوت في الدخل وغيرها من الأدوات بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة والتي يشغل إنفاق الحكومة على السياسة الاجتماعية وعناصرها حيزاً كبيرا في تحقيق هذه الغايات . وانه ما من حكومة إلا وتمتلك تمويلاً على الرغم من اختلاف حجمه من حكومة إلى أخرى وبدورها توجه جزءاً من إنفاقها إلى مكونات السياسة الاجتماعية لمحاربة البطالة تارة وتارة أخرى إلى الصحة والتعليم ولا بد للحماية الاجتماعية أن تأخذ نصيبها أيضا .
إلا انه قد تزداد الفجوة بين ما تنفقه الحكومة على هذه المكونات وبين ما يحقق على ارض الواقع وبين هذا وذاك تدخل عوامل عديدة لتشوه صورة الإنفاق من فساد وضعف استهداف لمستحقي الإنفاق وسياسات اقتصادية محلية أو دولية لا تراعي الاعتبارات الاجتماعية الأمر الذي يخلق تفاوتاً في الدخل بدلا من كونه يقلل هذا التفاوت بما يهدد استقرار الدولة الاجتماعي والسياسي معه .

مشكلة البحث

هناك مجموع من العوامل تعترض عمل السياسة الاجتماعية فسياسات التحرر المالي وإغفال الجانب الاجتماعي في النمو الاقتصادي وفلسفة الدولة تجاه السياسة الاجتماعية والفساد وضعف الاستهداف للفئات المستحقة تشكل تحدياً في عمل هذه السياسة فضلا عن التحديات التي تعوق وتشوه عمل عناصر السياسة الاجتماعية فالإنفاق لخلق فرص عمل والإنفاق التعليمي والصحي بمختلف مستوياته لا تظهر نتائجه للعيان فضلا عن ما يشوه الإنفاق على الحماية الاجتماعية ومكوناتها والذي اقره البنك الدولي مؤخراً من خلال تغير مفهومها بالانتقال من الاستهداف نحو الشمولية.
هذه العوامل مجتمعةً تعمل على تكريس الثروة في أيدي فئة قليلة من السكان مما يخلق استياءً في الفئات الأخرى من السكان والتي تقود إلى الاضطرابات الاجتماعية بما يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي ومن ثم اقتصادي وربما سياسي .

أهمية البحث

تبرز اهمية البحث في عرض اتجاه السياسة الاجتماعية خلال مدة الدراسة والانفاق على مكونات هذه السياسة ونتائج هذا الانفاق في توزيع الدخل وبما يضمن وصول هذا الإنفاق إلى مستحقيه وهل عمل هذا الانفاق من خلال تخفيض الدخل على خلق بيئة مستقرة اجتماعيا في البلدان ام كانت نتائج هذا الانفاق مدعاة لزعزعة استقرار البلد اجتماعياً ثم سياسياً.

فرضية البحث

يفترض البحث إن الانفاق الحكومي على عناصر السياسة الاجتماعية (خلق فرص عمل التعليم الصحة الحماية الاجتماعية) يسهم في تخفيض التفاوت في الدخل وهذا التخفيض يدعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي .

هدف البحث

يكمن هدف البحث في توضيح أن الإنفاق على السياسة الاجتماعية من خلال عناصرها بعيداً عن تأثير العوامل المشوهة لهذا الإنفاق يسهم في تخفيض توزيع الدخل ودعم الاستقرار الاجتماعي وتوضيح صورة معاكسة في أن الدول التي لم ينجح إنفاق الحكومة فيها على تخفيض التفاوت في الدخل من خلال عناصر السياسة الاجتماعية نتيجة عوامل عدة شكل هذا الأمر تهديداً للاستقرار الاجتماعي فيها .

منهج البحث

استخدم البحث العديد من البحوث والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بما يؤكد أهمية السياسة الاجتماعية وما توليه الحكومات من اهتمام من خلال الإنفاق عليها.

كما تناول البحث الإنفاق على أربعة عناصر للسياسة الاجتماعية (خلق فرص عمل التعليم الصحة الحماية الاجتماعية) وكيفية تأثيرها في توزيع الدخل والذي يعبر عن الاستقرار الاجتماعي في البلد ويتمثل هذا الأخير بمؤشر الاضطرابات الاجتماعية الصادر عن مجلة الايكونوميست . ووضحت العلاقة بمعادلة انحدار متعدد بمقطع عرضي للدول .

مدة البحث كانت ٢٠٠١-٢٠١٢ وهي الفترة التي تعرض فيها مفهوم السياسة الاجتماعية الى تغيرات والتي ظهرت نتائجها على بعض الدول وقد قسمت إلى ثلاث فترات متساوية بما يتوفر مسح لتوزيع الدخل (معامل جيني) للدول عينة البحث وهي ٤٠ دولة من بين ٦٥ دولة تقع ضمن الدول ذات المخاطر العالية والعالية جدا لمؤشر الاضطرابات الاجتماعية .

المحور الأول

الإطار النظري للسياسة الاجتماعية

أولا: مفهوم السياسة الاجتماعية ومهامها الأساسية

يعرف Kanbur السياسة الاجتماعية على أنها مجموعة التدابير المتخذة من الحكومة التي تؤثر في رفاهية أفراد المجتمع سواء من خلال توفير الخدمات الاجتماعية أم عن طريق السياسات التي تؤثر في سبل العيش بشكل عام (Kanbur 20055) . ويعرف Adesina السياسة الاجتماعية بانها ليست فقط جهود الحكومة للتأثير في الرفاه الاجتماعي للمجتمع داخل بلد معين بل أنها تتجاوز ضمان حد أدنى من الرفاه الاجتماعي من خلال التأمين الاجتماعي والتأمين ضد البطالة ومعاشات الشيخوخة فضلا عن ضمان وصول الأفراد إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل (Adesina20071).وتشير الاسكوا الى مفهوم أوسع للسياسة الاجتماعية بوصفها مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية للتنمية. وهي تعالج في الوقت نفسه إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق جميع أوجه الإنتاج وإعادة الإنتاج والحماية وإعادة التوزيع على الصعيد الاجتماعي . وهي بذلك تحقق التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بحيث تكون كلاً متماسكاً (الاسكوا ٢٠٠٨ ٧) .

وتضطلع السياسة الاجتماعية بثلاث مهام أساسية يتمثل أولها بالمهام الاجتماعية التي تركز على تخفيف اثر المخاطر الناجمة عن دورة الحياة وذلك عن طريق الضمان الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر عن طريق تقديم المساعدات الاجتماعية وتساعد السياسة الاجتماعية الناس على تحقيق الاستقرار في حياتهم ودعم أسرهم .

أما الثانية فتتمثل بالمهام الاقتصادية التي تعبر عن قدرة السياسة الاجتماعية في تعزيز الطاقات الإنتاجية للمجتمع وذلك عن طريق دمج القطاعات والفئات الاجتماعية المهمشة في عملية النمو والاستثمار في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للسكان وتشكل السياسة الاجتماعية حصناً واقياً من حدة آثار الأزمات الاقتصادية كما أنها تسهم أيضا في تثبيت الدورات الاقتصادية وتدعم الاستهلاك في فترات التراجع الاقتصادي . وللاستقرار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي اثر بالغ في القرارات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار(الاسكوا ٢٠١٢ ١).

ويشمل النوع الثالث من مهام السياسة الاجتماعية المهام السياسية إذ أن تحقيق المهام السابقة يعمل على إضفاء الشرعية على النظام السياسي بما يعزز التماسك الاجتماعي الذي يسهم في الاستقرار السياسي (UNRISD201016). وانطلاقا من المهام أعلاه تتجه السياسة الاجتماعية إلى التعامل مع كل ما هو اجتماعي بما يعني المساواة وتكافؤ الفرص وإعطاء قيمة متساوية لجميع الأفراد وكل ما هو اقتصادي بما يمثل عمليات الإنتاج والتوزيع وذلك في مقابل كل ما هو سياسي بما يدخل في نطاق ممارسة السلطة.

إن هذه المهام ليست بمعزل احدها عن الأخرى بل هي متفاعلة ومتكاملة فالدولة ترسم السياسات الاجتماعية وتشرف على تنفيذها وتضبط برامجها وتراقب جودتها والاقتصاد هو الذي يوفر لها الموارد المالية والمادية

الضرورية للتنفيذ ويصب كل ذلك في النهاية في تحسين نوعية الحياة لمختلف الشرائح الاجتماعية بحيث تسعى إلى تنمية قدراتهم والارتقاء بمستوى معيشتهم ونوعية حياتهم وصولا إلى تمكنهم من الوصول إلى الحياة الكريمة والمواطنة الصالحة (حجازي ٢٠١٢ ٤٩-٥٠).

وتحقق السياسة الاجتماعية مجموعة من الأهداف فضلا عن المهام المذكورة آنفاً منها :

١- السعي للحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (Adesina200720).

٢- حماية الأفراد من فقدان الدخل والتكاليف المرتبطة به نتيجة البطالة أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة.

٣-كما تعد حماية الأفراد من تقلبات السوق والحياة والظروف المتغيرة هدفا رئيساً للسياسة الاجتماعية حيث تعمل السياسة الاجتماعية على منع وإدارة والتغلب على المواقف التي تؤثر سلبا في رفاهية المجتمع كما تساعد الأفراد المحافظة على مستوى معيشتهم عندما يواجهون حالات طارئة أو كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية.

٤-تسعى السياسة الاجتماعية إلى بناء رأس المال البشري من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الفعالة ولا سيما التعليم والرعاية الصحية بما يعزز النمو والحد من الفقر فضلا عن أن التغطية الشاملة والموسعة لهذه الخدمات يسهم في تعزيز الإنتاجية والأرباح فضلا عن أنه يقلل التفاوت بين الدخل والجنس والعرق والمكان (UNRISD20105/135/161).

٥-تلبية احتياجات الفقراء والضعفاء والحرص على حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية التي تعزز رفاهيتهم وبالتالي قدرتهم على المساهمة في المجتمع (الاسكوا ٢٠٠٨ ١٠) وذلك من خلال التكافؤ في الفرص والمساواة في الحصول على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل (Wiman& et.al200740).

٦- وتهدف السياسة الاجتماعية إلى تصحيح ظروف السكان المهمشين والمستبعدين اجتماعياً (الاسكوا ٢٠٠٨ ١٣) .

٧- وضمنياً فمن وراء السياسة الاجتماعية تهدف الدولة إلى بناء الأمة وتعزيز التنمية المحلية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي (Ortiz200710).

٨-المساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل والتي هي ضرورة لخلق أساس مادي لتعزيز رفاهية الجميع (Wiman& et.al200742).

ويختلف توزيع الأدوار والمسؤوليات لتحقيق هذه الأهداف فضلا عن المهام التي سبقتها بين مجتمع وآخر وبين حين وآخر في المجتمع نفسه والذي تتناوب عليه الدولة والسوق والأسرة والمجتمع وفي سياق السياسة الاجتماعية الأكثر فعالية فأن الدور الأكبر يفسر على المسؤولية المنوطة بالحكومة كونها الجهة العليا المعنية بتحقيق رفاه المجتمع ولثقة أفراد المجتمع بها وبالتالي فإن السياسة الاجتماعية في المقام الأول تقع على عاتق كل حكومة .

ثانياً : السياق التاريخي للاهتمام بالسياسة الاجتماعية

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بقي نطاق السياسة الاجتماعية – المركز على تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة – غير كافٍ لتحقيق تنمية اجتماعية[١] واقتصادية متوازنة إذ كانت السياسة الاجتماعية تعد ثانوية بالنسبة للتركيز على النمو في حين ركزت نظرية التنمية السائدة على(النمو الاقتصادي أولاً) ولهذا، فقد منحت السياسة الاجتماعية أهمية وتمويلا أقل، وغالباً ما كانت مرتكزة على التعامل مع النتائج غير المرجوة للتغير الاقتصادي .وقد بقي المنهج الثانوي سائدا حوالي عقدين مما أدى إلى زيادة التوتر والاستياء الاجتماعي (Ortiz20077).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين اتجهت الأنظار إلى السياسة الاجتماعية وإعادة التفكير بها والابتعاد عن مفهومها بوصفها الجزء المتبقي من شبكات الحماية الاجتماعية لمواجهة إخفاقات السياسة الاقتصادية بل أنها

[١] التنمية الاجتماعية هي عملية مخططة للتغيير الاجتماعي تهدف إلى تحسين رفاهية السكان ككل بالتزامن مع التنمية الاقتصادية (Kanbur,2005,3).

تعمل على تحقيق تنمية اجتماعية وأداة رئيسة تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة الاقتصادية لضمان التنمية العادلة والمستدامة اجتماعياً (Wiman & et.al200742).

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في إحياء الاهتمام بالسياسة الاجتماعية لعل أهمها:

– أعطت سياسات الاقتصاد الكلي اهتماما خاصا للنمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية والتي أُوكِلت لها تحقيق الهدف الاجتماعي المتمثل بالقضاء على الفقر وتحسين الرعاية الاجتماعية (UNRISD20064)وأن هذا النمو لا يكون في صالح الفقراء إلا إذا نمت دخول الفقراء أسرع من دخول غير الفقراء ويمكن أن يعد هذا النمو لصالح الفقراء لو أدى إلى انخفاض في الفقر مما يعني انخفاضا في التفاوت في الدخل (UNDP201321).

إلا أن العديد من نتائج الدراسات تشير إلى أن ثمار النمو الاقتصادي تستأثر بها فئات المجتمع من مرتفعي الدخل بعبارة أخرى أن توزيع حصيلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا تتسم بالعدالة بقدر ما تتسم بالتفاوت وتزايد الفقر (النجفي وعبدالمجيد٢٠٠٨ ٧٨).

– كما أن ظهور سياسات التحرر واقتصاد السوق في ثمانينات القرن العشرين الذي أطلق العنان لاقتصاد السوق الحر بتغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي جعل السلع الاستهلاكية متاحة للطبقات العليا والثرية في المجتمع وتراجعت المسؤوليات الاجتماعية للعديد من الدول مما أدى إلى زيادة التفاوت في الدخل وجعل الفقراء يعتمدون على أنفسهم من اجل البقاء (Bayat 20004) .

فضلا عن ذلك فقد كان لهذه السياسات ومجموعة متنوعة من الإصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق آثار مضرة اجتماعيا وعرضت قطاعات اجتماعية محمية سابقا إلى مخاطر السوق(Haggard & Kaufman200811-12).

إن السياسات السابقة أدت إلى تقويض سياسة تدخل الدولة التنموية مما أدى إلى انسحابها من العديد من المجالات والإبقاء على دورها في توفير الخدمات الاجتماعية فقطوأدت هذه النقلة النوعية إلى خفض في الاستثمار الاجتماعي وخصخصة البرامج الاجتماعية التي تبعها خفض في نفقات الدولة العامة ونفقاتها الاجتماعية (UNRISD2010209) (Mkandawire200111).

ونتيجة للسياسات السابقة توالت الأزمات المالية والاقتصادية والتي تركت أثارها في مالية الدولة وقد أجبرت الدول على إجراء تعديلات مالية على المدى القصير وإعادة هيكلة الالتزامات المالية طويلة الأجل وكان في مقدمة هذه التعديلات الإنفاق الاجتماعي [1] وقد شكلت هذه الأزمات عائقاً مالياً يحد من قدرة الحكومة على الإنفاق على البرامج الاجتماعية (Haggard & Kaufman200812).

إن إعطاء الأولوية للتقشف المالي (ولا سيما الإنفاق الاجتماعي) لا يساعد على تعزيز نمو فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة أو التماسك الاجتماعي (Ortiz & Cumminc201337) مما يبعد السياسة الاجتماعية عن تحقيق أهدافها الذي يعد الإنفاق الاجتماعي أداتها المالية.

كما أدى عصر العولمة إلى مزيد من التفاوت في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة وعملت على تمركز رأس المال لدى الفئات المرتفعة من الدخل في الدول الرأسمالية في حين يخفض في الوقت نفسه من القدرات الشرائية للفئات منخفضة الدخل في الاقتصاديات ذاتها (النجفي وعبدالمجيد٢٠٠٨ ٩٩) وتركت هذه الآثار السلبية للعولمة تقلبات في دخل الأسرة وسبل كسب العيش وفقدان فرص العمل ودفعت هذه العوامل العديد من العمال إلى أنواع منخفضة من الأجر والعمالة غير المستقرة إن أوجه القصور هذه أدت إلى تجدد الاهتمام بالسياسة الاجتماعية (Razavi & et.al 2012 91) .

وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية تتمحور في الأساس حول تعزيز التنمية الاجتماعية فإنها لا توفر إطاراً للسياسة الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف واستغلال التعاون فيما بينها كما أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية في العديد من البلدان تستهدف برامج المساعدة الاجتماعية بدعم من الجهات المانحة تسير

[1] يختلف مفهوم الإنفاق الاجتماعي بحسب المجالات التي تنفق عليها الدول ,والذي يختلف من دولة إلى أخرى , وفي إطار بحثنا فأن الإنفاق الاجتماعي هو الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية .

بشكل جيد إلا أن الفقر والحرمان منتشران على نطاق واسع (UNRISD20105) وهناك فئات أخرى تعرضت إلى التهميش نوعا ما نتيجة عدم حصول الوزارات والوكالات والوزارات المرتبطة بالسياسات الاجتماعية إلى تمويل كافٍ لهذه الأهداف من قبل الحكومات ووكالات التنمية الدولية والإقليمية والوطنية (Wiman & et.al20079) .

فضلا عما سبق كانت نظرة البنك الدولي وصندوق النقد إلى السياسة الاجتماعية بوصفها جزءاً متبقياً من السياسات العامة وحصر مفهومها بشبكات الحماية فقط وليس كعنصر في الإستراتيجية التنموية إلا أن القيود المفروضة على شبكات الحماية أدت إلى الزيادة الحادة الأخيرة في التفاوت بالدخل والفقر في معظم البلدان (Chang20021/11) وعادة ما كانت تظهر شبكات الحماية إلى الوجود متأخرة حيث كانت تنتظر انهيار الناس بدلا من تحاشي انهيارهم كما كانت ضيقة الاستهداف بل كثيرا ما كانت مخطئته ولم تكن ملائمة لطبيعة وحجم الفقر الذين حلّا بالناس في ظل برامج التكيف(UNRISD2005125). إن السياسة الاجتماعية إذا كانت مصممة بشكل جيد يمكن أن تكون أكثر بكثير من مجرد شبكات حماية وتسهم إسهاما كبيرا في التنمية (Chang20021).

المحور الثاني

السياسة الاجتماعية اداة للاستقرار الاجتماعي

أولا : السياسة الاجتماعية وهدف المساواة في الدخل

تعد إعادة التوزيع أي الحد من اللامساواة والتفاوت في الدخول هدفاً شرعياً للسياسة الاجتماعية(Ortiz20079) (Mkandawire 200110) إلا أن السياسة الاجتماعية قوضت عملها مجموعة من العوامل ومنعتها من الوصول إلى تحقيق هذا الهدف ولعل أبرزها :

التمويل الذي يشكل ركنا أو مكونا أساسيا في بناء السياسة الاجتماعية وانه في زمن التنمية الاجتماعية ذات الطبيعة المركزية استند تمويل هذه السياسات إلى الحكومة وموازنة الدولة التي تعمل على الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع من خلال توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للسكان.غير انه بالتحول من التنمية إلى التنمية المستدامة تراجعت قدرة الدولة على التمويل (ليلة ٢٠١٣ ٨١-٨٢) فضلا عن ذلك فرضت سياسات التكيف الهيكلي شروطا لضبط أوضاع المالية العامة فجاء تأثيرها في الإيرادات العامة مما اضطر الحكومات للحد من النفقات، والحد من الإنفاق الاجتماعي بصورة كبيرة وقد كان لهذه الاتجاهات تأثير قوي في البلدان منخفضة الدخل و التي تعتمد على المساعدات(UNRISD2010207) والبلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط وقد أسهمت تدابير ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة الفقر والاستبعاد الاجتماعي[١](ILO20144).

ويضيف Mkandawire انه نتيجة لمحدودية الموارد قامت السياسة الاجتماعية على نظرية الاستهداف (اختيار المستفيدين) ويرى المؤيدون لهذه النظرية أن الاستهداف يمكن استخدامه كوسيلة لتصحيح توزيع الدخل وكوسيلة إدارية للوصول إلى فئات المجتمع ذات الدخل المحدود لكن الواقع اثبت عدم فعالية الاستهداف في الحد من التفاوت ولاسيما إذا كان التفاوت كبيراً في الدخل (Mkandawire20056) .

كما تدعي النظريات المؤيدة للاستهداف انه يحقق وفورات في التكاليف وقد وجد أن الاستهداف يكون مكلفا ويحتاج إلى مستويات وقدرات متطورة ادارياً تفتقد إليها معظم البلدان النامية (DESA/UN2009133) فضلا عن ذلك فان برامج التكييف الهيكلي أسهمت إلى حد كبير في تآكل قدرات الدولة ووضعت حدودا لما يمكن أن تقوم به الحكومة في ظل محدودية الموارد وهو تناقض في مصطلحات التنمية الاجتماعية المتفق عليها دوليا في المؤتمرات العالمية كهدف (التعليم للجميع) (الرعاية الصحية الأولية للجميع) وتستخدم الاستهداف كوسيلة للوصول إلى هذه الغايات (Mkandawire200516) .

وغالبا ما يكون بند الإنفاق الاجتماعي متغير سياسي وبالتالي تكون كمية الموارد المستثمرة في مجال السياسة الاجتماعية (وكيف تنفق) يتحدد إلى حد كبير من قبل النظام السياسي في البلد وليس بناء على مستوى دخله

[١] الاستبعاد الاجتماعي : استبعاد بعض الفئات من مستوى معيشة مقبول أو مستوى أساسي من المشاركة السياسية(Kanbur,2005,3)

(UNRISD2010208) ويظهر هنا التفاوت الكبير في الدخول ولا سيما في الأنظمة الاستبدادية وبما يؤدي إلى إضعاف الشرعية السياسية وتآكل المؤسسات إذ غالبا ما يعكس التفاوت في الدخل والقدرات البشرية صورة مثيلتها في القوة السياسية أي يكون للفئات المحرومة صوت سياسي ضعيف وحيثما تكون المؤسسات السياسية آلة لإدامة التفاوت في الدخل أو تعزيز مصالح النخب نجد أن ذلك يقوض الديمقراطية ويخلق الأوضاع المؤدية إلى تفكك الدولة (UNDP/HDR200553-54) .

ويعمل الفساد في الإنفاق الاجتماعي على التقليل من كفاءة هذا النوع من الإنفاق في الحد من تخفيض الفقر ويسهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء(مزيدا من التفاوت في الدخل) وله عواقب سلبية على الفقراء من خلال حرمانهم من فرص توليد الدخل عند توجيه الأموال لصالح مشروعات كثيفة رأس المال في مقابل مشروعات كثيفة العمالة من جانب آخر فان الفساد يؤثر في استهداف البرامج الاجتماعية للمحتاجين حقا عندما يتم تحويل الأموال الموجهة لبرامج مكافحة الفقر من قبل الأشخاص ذوي المناصب الرفيعة إلى الخارج (Timofeyev201139) .

تأسيساً على ما تقدم من عوامل فان السياسة الاجتماعية ابتعدت عن هدفها الأساسي والاشمل المتمثل في تخفيض التفاوت في الدخل والفقر بالحجم والنوعية المرغوب فيه بل في كثير من الأحيان والبلدان أسهمت هذه العوامل في زيادة التفاوت في الدخل مما خلق موجة من الاحتجاجات على السياسات العامة لهذه البلدان جعلها ارض خصبة لعدم الاستقرار الاجتماعي.

ثانيا : التفاوت في الدخل والاستقرار الاجتماعي

تركز رؤية السياسة الاجتماعية لدورها في إعادة التوزيع على أهمية المساواة في توفير الخدمات الاجتماعية وشمولها للجميع وترى السياسة الاجتماعية (ولا سيما في المجتمعات النامية) دوراً محوريا للحكومة ليس فقط بوصفها منظم المؤسسات والهياكل ولكن أيضا بوصفها موفراً أساسيا للخدمات . وفي الحالات التي يتسع فيها انتشار الفقر وتفقد آليات تامين الفقراء فاعليتها وترتفع فيها احتمالات وجود نقص في الخدمات التي يوفرها مقدموها من القطاع الخاص ترجح كفة تدخل الدولة (UNRISD2005127).

وهنا تتدخل الحكومة وتستخدم السياسة الاجتماعية كأداة للعمل باتجاه الارتقاء بنوعية الحياة للفئات الفقيرة بمستوى الخدمات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان ومن ثم فإن عجز الدولة على القيام بمهامها السابقة يزيد من مخزون التوتر في المجتمع وهو التوتر الذي إذا تزايد عن مستوى معين فأنه يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي (ليلة ٢٠١٣ ٨٣/٥٧).

إن السعي لتحقيق هدف المساواة في الدخل ليس مجرد واجب أخلاقي وليس فقط حيوياً للفقراء ويزيد من التماسك الاجتماعي ورفاهية المجتمع بل هو ضروري لدعم الاستقرار الاجتماعي (Ncube & et.al 20135).وتستخدم الحكومة سياستها الاجتماعية في ثلاث مجالات لتحقيق المساواة هي المساواة في الحقوق والواجبات المساواة في تكافؤ الفرص والمساواة في مستويات المعيشة :

فالمساواة في الحقوق والواجبات تعني حقوق متعددة كالحق في التعليم والحق في الصحة والحق في المأوى والحق في الحرية وما إلى ذلك (العيسوي ٢٠١٣ ٢٠٣).

أما المساواة في الفرص فأنه نتيجة لاختلاف الأفراد في الظروف الفردية مثل العرق أو الجنس أو اختلافات في المواهب والجهد فإن المساواة في الفرص تسمح لهم ببدء حياتهم من نقاط ابتداء متساوية تقريبا من خلال مساواتهم في الدخل وغيرها من الفرص (UNDP201316).

وتتصرف المساواة في مستويات المعيشة إلى مساواة في الظروف المعيشية لجميع الأفراد والأسر والتي تعكس حصولهم على مستوى مقبول من الدخل والثروة وغيرها من جوانب الحياة في المجتمع(DESA /UN200616).ويتحتم على الحكومة تحقيق المساواة في مجالاتها الثلاثة فتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات من المحتمل أن تقيد الأفراد من الاستفادة من حرياتهم وحقوقهم إذا كانوا فقراء أو مرضى أو محرومين من التعليم ولكي تكون المساواة بمختلف مجالاتها ذات مغزى يتعين أن تدعمها القدرات ليتمكن الفرد من اختيار طريقة عيشه (UNDP/HDR200554).

إن تقويض قدرة الدولة في تحقيق المساواة يخلق تفاوتاً كبيرا في الدخل ومن ثم الفقر إذ أن التفاوت والفقر جزءان مترابطان من مشكلة واحدة مركبة فالفقر مرتبط بأبعاد مختلفة للتفاوت كتلك المتعلقة بالدخل والجنس والعرق والموقع وما يصاحبها من تمييز. كما أن التفاوت يفصح عن نفسه من خلال أبعاد مختلفة كالتوظف والحصول على الخدمات الاجتماعية (العيسوي ٢٠١٣ ٢٠٦) وعليه تؤدي الزيادة (الانخفاض) في التفاوت إلى ارتفاع (انخفاض) في مستويات الفقر (Kanbur20134).ويعد التفاوت في الدخل الحالة التي يتم فيها توزيع الأصول، الثروة أو الدخل بطريقة غير متكافئة بين الأفراد في مجموعة، بين مجموعات في السكان، أو بين البلدان (SESRIC201510) وإذا ما حدث ذلك فأن أكثر الإفراد يكونون غير راضين عن وضعهم الاقتصادي الأمر الذي يجعل من الصعب التوصل إلى توافق سياسي بين المجموعات السكانية ذات الدخل الأعلى والأدنى مما يشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي(Soubbotina & Sheram200030) (ILO201122).ويذكر تقرير التنمية البشرية (٢٠١٤) أن عدم المساواة في الدخل لا تقتصر على أشد الأفراد فقرًا القابعين في أسفل سلم الدخل، بل يطول المجتمع بأسره، إذ يقوّض التماسك الاجتماعي ويعوق الترقي الاجتماعي، فيؤجج التوترات الاجتماعية التي قد تشعل بدورها فتيل الاضطرابات المدنية وتزعزع الاستقرار السياسي (UNDP/HDR201437).ويشكل التفاوت عائقا خطيرا أمام التنمية الاجتماعية عن طريق إبطاء وتيرة الحد من الفقر ويؤدي التفاوت إلى الوصول إلى غير المتكافئ في الصحة والتعليم والذي يولد فرصاً اقتصادية واجتماعية غير متكافئة عبر الأجيال الأمر الذي يعمل على هدر الإمكانات البشرية ويجعل المجتمعات اقل ديناميكية وإبداعا و يزيد من حدة الفقر إن هذه التأثيرات المتنوعة تعد مصدرا قويا لتوليد التوتر الاجتماعي وأرضا خصبة للاضطرابات المدنية والسياسية وانعدام الأمن البشري والاستقرار الاجتماعي (DESA/UN201322).وسياسيا فأن الفئات المحرومة من الصوت السياسي تزرع في نفوسهم الإحباط عندما يرون أن فرص تحسين حياتهم لا يمكن الوصول إليها نتيجة التفاوت في الدخل، مما يخلق مزيداً من التوترات والاضطرابات الاجتماعية (DESA/UN201370).ويشير العيسوي إلى أن التفاوت الكبير في الدخول كثيرا ما يؤدي إلى لا مساواة اجتماعية أشد تصيب التنمية بأضرار عظيمة فلا يتصور انتظام حركة التنمية وتحققها بمعدلات عالية عندما ينتج عن الفروق الواسعة في توزيع الدخل زيادة في القلاقل الاجتماعية والنزاعات الطائفية والجرائم وتعاطي المخدرات وزيادة الميل إلى التشاحن بين إفراد المجتمع . وقد لوحظ أن المجتمعات التي تشيع فيها درجة أعلى من التفاوت تكون عرضة اكبر من غيرها لعدم الاستقرار الاجتماعي (العيسوي ٢٠١٣ ٢١٣-٢١٤).

المحور الثالث

الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية اداة لتقليل التفاوت

تشير اغلب الدراسات الى أن السياسة الاجتماعية تشتمل على أربعة عناصر رئيسية وهي التشغيل والخدمات الاجتماعية التعليم والصحة والحماية الاجتماعية (Ortiz20076) (Wiman & et.al200767).

وبالرغم من الطروحات النظرية للأدبيات المالية وأدلتها على الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي على عناصر السياسة الاجتماعية في الحد من التفاوت في الدخل وتخفيض الفقر ثم دعم الاستقرار الاجتماعي إلا أن الإنفاق على هذه العناصر بقي عرضة لتحديات منعته من الوصول إلى تحقيق غاياته في تخفيض التفاوت في الدخل مما شكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي في الدول.

وسوف يتم تناول الإنفاق الحكومي على كل عنصر وتحدياته تباعاً :

أولا : إنفاق الحكومة على التشغيل (خلق فرص عمل)

تؤكد منظمة العمل الدولية أن العمل احد أدوات السياسة الاجتماعية سواء كان على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي في عالم يتجه نحو العولمة (Wiman & et.al200742).

ويعد العمل وسيلة لكسب العيش ويقوي قدرة الفرد على التغيير وله فوائد كبيرة على الأسرة والمجتمع (UNDP/HDR201493) وبالمقابل فأن البطالة تقلل من قدرة الفرد على كسب الدخل وتحقيق مستوى معيشة ملائم مما يؤدي إلى ارتفاع التفاوت في الدخل (Vazquez & et.al2012112).

كما تؤدي البطالة إلى الفقر بسبب فقدان دخل العمل وفي بعض الحالات، فحتى الحصول على وظيفة ليس كافيا لدفع الفرد للخروج من الفقر، إذا كان هذا الشخص يعمل في القطاع غير الرسمي مع أجور منخفضة (SESRIC201518).

والبطالة المستمرة هي مصدر مخاطر على صحة الإنسان النفسية والجسدية وتؤثر في نوعية الحياة وفي مستوى تعليم الأطفال وترتبط البطالة أيضا بارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والعنف واستخدام المخدرات وغيرها من المشكلات الاجتماعية فالفوائد التي تعود على المجتمع من العمل تفوق بكثير الفوائد التي تعود على العامل ومن أهمها الأجر وبالتالي فأن العمل يسهم في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي (UNDP/HDR201493).

ويدعم الإنفاق العام التشغيل على ثلاثة مستويات أساسية :

فالتشغيل في القطاع العام يعد المصدر الأول للرعاية الاجتماعية وكثيرا ما عُدّ جزءا أساسيا من العقد الاجتماعي (الاسكوا ٢٠١٤ ١٩) وإن تشغيل اكبر عدد من الأفراد في هذا القطاع وتحسين الأجور يعمل على تحسين تقديم الخدمات العامة فضلاً عن تحسين المساواة في الدخل (Hall201436) .

ومن ناحية أخرى تقدم الحكومة إعانات التشغيل التي تهدف إلى الحفاظ على اليد العاملة أو زيادة الطلب عليها عن طريق التخفيف من تكاليف اليد العاملة عن كاهل أرباب العمل.وهناك عدة فئات من إعانات التشغيل وهي إعانات التوظف والإعانات الاحتياطية (أي التي تعطى لكل الوظائف وليس فقط لتلك المعرضة للخطر) والإعانات المقدمة في حالة تقليص ساعات العمل وإعانات التشغيل الدائمة . ويمكن الاستفادة منها لتفادي خسارة الوظيفة في أوقات الأزمات أو لتيسير خلق فرص العمل في أوقات الانتعاش من الأزمات أو لتجاوز البطالة الهيكلية التي تعاني منها المجموعات الضعيفة والمهمشة (ESCWA20125) .

وتستخدم الحكومة برامج الأشغال العامة وتوجهها إلى الأفراد أو الأسر غير القادرة على العثور على عمل و/أو غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الإرباح المتأتية من عملهم إن المستفيدين من هذه البرامج تشمل نسبة كبيرة من الأفراد أو الأسر التي تكون عاطلة عن العمل أو ضمن القوى العاملة لكنهم يعملون بشكل غير رسمي ويحصلون على أرباح غير كافية فتوفر الدولة هذا النوع من فرص العمل بدلا من تزويد العاطلين بإعانات البطالة أو تحويلات نقدية (Razavi & et.al 2012 77) .

وتهدف الحكومة إلى توفير هذا النوع من فرص العمل في أوقات الطوارئ (لغرض مكافحة الفقر في أثناء الأزمات) كما تهدف إلى إبقاء العاملين على اتصال مع سوق العمل مما يقلل من فرصة أن يصبحوا موسميين بكونهم عاطلين عن العمل لمدة طويلة (Ortiz200745)فضلا عن أن هذه البرامج تسمح للأسر أن تواجه حالات النقص في الاستهلاك التي تشهدها جراء انقطاع الدخل كما أن برامج العمل المصممة جيداً من شأنها أن تشيد المزيد من البنى التحتية المطلوبة وبالتالي تخفض التناوب بين الإنفاق العام على تحويلات الدخل إزاء الإنفاق العام على التنمية والتطوير وأخيرا فأنه بالإمكان توجيه هذه البرامج وبسهولة إلى مناطق جغرافية محددة فيها معدلات بطالة وفقر عاليين (علي ٢٠١٢ ٢٦٢) .

إن السياسات السابقة للإنفاق الحكومي على العمل تؤدي مجموعة من الوظائف الاجتماعية والسياسية فهي تسهل دمج الفئات الاجتماعية المستبعدة وتعزز بذلك النسيج الاجتماعي كما أن تطوير برامج دعم الأجور الموجهة إلى الفئات الضعيفة يحول دون إقصائها عن سوق العمل كذلك يمكن لهذه السياسات أن تساعد على تفادي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية أذا ما سهلت نفاذ الشباب أو الفئات الضعيفة من السكان إلى سوق العمل في أوقات الأزمات وبالتالي تعد أداة لمواجهة الإقصاء الاجتماعي أو الاضطرابات السياسية (ESCWA20123).

وعلى الرغم من سعي الحكومات للقضاء على مشكلات البطالة إلا أنها اصطدمت بالعديد من الصعوبات اذ دفعت برامج الخصخصة وإصلاح القطاع العام إلى تقليص التشغيل في القطاع العام مما أدى إلى فقدان فرص العمل وقد اضطر العديد من العمال إلى العمل بأجور منخفضة في أعمال غير مستقرة وأن العديد من الشباب

لم يستفيدوا من الحماية الاجتماعية أما الآخرون فقدوا الاستحقاقات المتعاقد عليها سابقا مع القطاع الرسمي (Razavi & et.al 2012 91).

فضلا عن ذلك تعرضت الرواتب والأجور المدفوعة في القطاع العام إلى تآكل في قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم (Ortiz & Cumminc201336) مما اضطر العديد من الموظفين إلى العمل في وظيفة ثانية وثالثة في القطاع غير الرسمي والتي أثرت سلبا في تقديم الخدمات للسكان (Bayat 200028).

أما الأشغال العامة فأن غالبية هذه البرامج توفر فرص عمل مؤقتة كما أن تحديد الأجور في مثل هذه البرامج غالبا ما يكون اقل من معدل الأجور في السوق أو حتى اقل من الحد الأدنى للأجور وأن دفع أجور منخفضة لا يحل مشكلة الفقر ويزيد من صفوف الفقراء العاملين مما يرفع التفاوت في الدخل (DESA/UN2009144).

وقد تبيّن بشكل عام أنه من غير المرجح أن يكون لإعانات التشغيل تأثير طويل الأمد على التشغيل والدخل وبالرغم من أن واقع التشغيل يستجيب عادة للتغييرات التي تحدث في تكاليف اليد العاملة، لا يمكن الجزم بأن إعانات التوظيف تؤدي بالفعل إلى خلق فرص العمل فبعض المستفيدين كان من الممكن أن يجدوا فرصة للعمل من دون الإعانات، وبعض فرص العمل كان من الممكن توفيرها انطلاقاً من حاجة الشركة إليها بصرف النظر عن الإعانات الممنوحة.

وعموما يقتضي تقديم إعانات التشغيل الحصول على معلومات كاملة حول الشركات وتحديد الفئات المقصودة بدقة .وإذا كان الإيفاء بهذه المتطلبات صعباً على البلدان المتقدمة، فهو أصعب على البلدان النامية حيث القدرات الإدارية للدولة محدودة، وكذلك قدرتها على تجميع المعلومات ووضع استراتيجيات لتوجيه الإعانات على نحو ملائم (ESCWA20126-7).

ثانيا : إنفاق الحكومة على التعليم

تسهم السياسة الاجتماعية في تكوين رأس المال البشري من خلال ضمان التعليم الأمر الذي يدعم رأس المال الاجتماعي من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وحل الصراعات وتحقيق الاستقرار (UNRISD20062-3) .

ولا يعد التعليم بعدا مهماً من أبعاد رفاه الفرد فقط وإنما مدخلا مهماً لتمكين الفرد من القدرات والمشاركة الكاملة في المجتمع وهو أيضا محركا رئيساً للدخل وان الأفراد الذين يفتقرون إلى التعليم أو مهارات الكتابة والقراءة الأساسية يكونون أكثر عرضة إلى ارتفاع مخاطر اعتلال الصحة والعمالة غير الآمنة وأكثر عرضة لان يعيشوا في فقر (DESA/UN201348).

إن الحكومات تكرس الوقت والأموال من اجل الاستثمار في التعليم مثل أي استثمار آخر لأنها تعتقد أن إنفاقها على التعليم سوق يوفر تعليما أفضل للسكان بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي أسرع (Soubbotina & Sheram200035).

وتستثمر الحكومات في نوعية وكمية التعليم على جميع المستويات من اجل توفير المساواة في الفرص والحد من التفاوت في الدخل (DESA/UN201348-50).

فالتعليم الابتدائي يعد مجانيا في اغلب دول العالم وتوفره الدول لأنها تعتقد أن فوائده لا تعود فقط على الفرد بل على الدولة ككل لان معظم مواطنيها الذين يستطيعون القراءة والكتابة يمكنهم المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (Soubbotina & Sheram200037-38).

كما يشكل التعليم الثانوي قناة مهمة تُكسب الشباب مهارات تمكنهم من تحسين فرص العثور على وظائف جديدة ويسهم التعليم الثانوي في توسيع وتمكين المهارات الأساسية المكتسبة من التعليم الابتدائي وبما يعمق التعليم العام ويضيف إليه المهارات التقنية والمهنية (اليونسكو ٢٠١٢ ٢٢٩).

ويعد الإنفاق عل التعليم العالي أداة فعالة للحد من التفاوت في الدخل إذ غالبا ما يتم توزيع الأرباح (أو الدخل) بالاعتماد على المستويات الدراسية للسكان وان البلدان التي تمتلك مستويات عالية من التعليم العالي بين السكان ترافقها مستويات أعلى من التنمية وتوزيع أكثر عدالة في الدخل (Gregorio & Lee2002396-397) وتعود نوعية التعليم الجيدة بالنفع على الأفراد ويمارس دورا أساسيا في تغيير الآفاق المستقبلية للدول وتعزيز الأمم وتطوير اقتصاديات ديناميكية ذات تنافسية عالمية . كما يعد التعليم ذو الجودة العالية والقاعدة العريضة

من أهم الأدوات الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الإنتاجية المحلية والابتكار ومحو الفقر والحد من التفاوت في الدخل (SESRIC20101).

وعلى الرغم مما سبق فقد واجه إنفاق الحكومة على التعليم تحديات تمثلت بالاتي :

إن مبدأ تعميم التعليم الابتدائي وهو الهدف الذي تنتهجه معظم حكومات البلدان النامية لا يزال بعيد المنال عند الكثير من هذه البلدان كما أن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي منخفضة في العديد من البلدان وهذا يكون إشارة قوية لأوجه القصور في الإنفاق على التعليم فضلا عن الظروف الاجتماعية التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس (Soubbotina & Sheram200037-38) وأن الملايين من الأطفال لا يزالون خارج المدرسة مع انتهاء عام ٢٠١٥ وهو الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لضمان التعليم الابتدائي للجميع (DESA/UN2009123).وفي العديد من البلدان تبقى المشاركة في التعليم الثانوي محدودة جدا بسبب الأعداد الضئيلة التي أتمت التعليم الابتدائي ويتمتع العديد من الشباب في البلدان الفقيرة بما في ذلك البلدان المتأثرة بالنزاعات بفرص ضئيلة للالتحاق بالمراحل الدنيا من التعليم الثانوي أما بالنسبة إلى الأطفال الذين أتموا التعليم الابتدائي فقد تكون تكاليف التعليم الثانوي هي الرادع إذ يقع عدد اكبر من المدارس الثانوية في المناطق الحضرية مما يحد من وصول الأسر الريفية الفقيرة التي لا تستطيع تكبد كلفة النقل (اليونسكو٢٠١٢ ٢٣١-٢٣٣)(DESA/UN201355) الأمر الذي يفقد الكثيرين من الحصول على وظيفة مناسبة أو وظيفة باجر ملائم نتيجة لانخفاض قدراتهم ومهاراتهم مما يزيد التفاوت في الدخل .

وإن التعليم العالي عندما يكون مجانيا فأنه يعود بالفائدة على أبناء الطبقة الوسطى لان هذه الطبقة تسمح لأبنائهم بمتابعة تحصيلهم العلمي لفترة أطول ولا سيما أن أسرهم لا تعتمد عليهم عادة في دخل الأسرة .ففي البلدان التي يعتمد فيها التعليم الابتدائي على القطاع الخاص ويكون فيها التعليم الجامعي مجانياً يستفيد أبناء الطبقة الوسطى المقيمون في المدن أكثر من أبناء الطبقات الفقيرة أو سكان المناطق الريفية (الاسكوا ٢٠١٤ ١٠) وتشير العديد من الدراسات إلى أن التعليم العالي لا تستأثر به إلا نسبة قليلة من الشباب الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة في الأجور ويزيد من التفاوت في الدخل (Ospina201016).

وفيما يخص التعليم الذي يتلقاه الطلبة في المدارس الرسمية فأنه لا يستوفي معايير الجودة اذ يضم نظام التعليم مدارس رسمية وخاصة ينشأ اختلاف في **نوعية التعليم** إذا ما افتقرت المدارس الرسمية إلى التمويل الكافي(UNDP/HDR201490)ويؤشر عدم كفاية التمويل إلى فشل الحكومات للتعامل مع استمرار التفاوت في الدخل والاستبعاد الاجتماعي (DESA/UN2009123).

علاوة على ذلك انه هناك علاقة بين دخل الأسرة ونوعية التعليم إذ أن التعليم ذو الجودة المتدنية يؤثر سلباً في النتائج التعليمية ويسهم في ارتفاع معدلات التسرب بين الأطفال الذين يعيشون في فقر والتي تؤثر في وصولهم إلى مستويات أعلى من التعليم مما يشكل قوة دافعة نحو التفاوت في الدخل (DESA/UN201355) .

ثالثا : إنفاق الحكومة على الصحة

يعد الإنفاق على الصحة مكملاً للاستثمار في رأس المال البشري إلى جانب الإنفاق على التعليم.

إن الإنفاق العام على الخدمات الصحية حق أساسي من حقوق الإنسان وضرورية لرفاه للفرد على المستوى الجزئي، وشرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد على المستوى الكلي (Akram & Khan200713) وان آليات تحقيق ذلك تتم من خلال (أ) تحسن الإنتاجية بفعل تحسن صحة اليد العاملة وقلة التغيب بسبب المرض (ب) زيادة حوافز الاستثمار في رأس المال المادي والبشري لدى الأفراد والشركات (ج) ارتفاع معدلات الادخار، نظراً إلى أن الأفراد في سن العمل يدخرون لسنوات التقاعد ويؤدي التحول الديموغرافي الناتج عن تحسن الصحة إلى خفض معدلات الإعالة، الأمر الذي يخفض المدخرات ويرفع نسبة اليد العاملة الناشطة اقتصادياً (Mkandwire20018).

وتمتلك بعض البلدان نظاماً عاماً للتأمين الصحي ذا تغطية واسعة، مموّل من الإيرادات العامة وهذا النظام يسمح بتقديم الخدمات إما مجاناً وإما لقاء بدل رمزي ولدى بلدان أخرى نظام مختلط للرعاية الصحية، اذ يؤمّن

القطاع الخاص الخدمات من خلال صناديق للتأمين الصحي تموّل من اشتراكات الموظفين وأصحاب العمل، ومن الإيرادات العامة (الاسكوا٢٠١٤-١١).

إن الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية يشمل المستويات الأساسية للرعاية الصحية المقدمة بالتساوي لكل فرد مثل رعاية الطوارئ والرعاية العلاجية الأساسية والخدمات الوقائية لها أثار مهمة على الصحة العامة للسكان والتي توفر مجانا أو بأسعار رمزية (Ortiz200749) مما يحسن فرص الحصول على هذا النوع من الرعاية للأسر منخفضة الدخل والمتوسطة فضلا عن تلك في المناطق المحرومة وإن إحكام تقديم هذه البرامج بفاعلية يساعد على الحد من التفاوت في الدخل (Wolfe201128).

أما الإنفاق على الرعاية الصحية الثانوية تشمل الخدمات الطبية المتنقلة، والمستشفيات العادية(Ortiz200749) كما تقوم الحكومة بتوزيع النفقات الصحية جغرافيا (حضر/ ريف) الذي يوزع نفقات الصحة العامة على أفقر المناطق الجغرافية أو توزيع الإنفاق على الأحياء الفقيرة داخل الحضر و/أو الريف أي المناطق التي يميل الفقراء إلى التجمع فيها (Laterveer & et.al2003139) .

وعلى الرغم مما تقدم فقد واجهت الحكومات تحديات كبيرة في تقديمها للخدمات الصحية ففي معظم الأحيان يكون السكان الأكثر فقراً هم المحرومون من برامج التأمين الصحي، وهم في الوقت نفسه الأكثر تعرضاً للمخاطر بحكم ظروف عملهم وظروف معيشتهم، ويشكل الإنفاق من الأموال الخاصة عبئاً ثقيلاً عليهم .ويؤدي الأثر المزدوج للصعوبات الاقتصادية والمشكلات الصحية بالأسر المعيشية إلى دوامة الفقر والإقصاء (الاسكوا ٢٠١٤ ٢٨).

وان فرض رسوم على الرعاية الصحية الأولية يزيد من التفاوت في الدخل إذ من الممكن أن تمثل هذه المدفوعات لهذه الرعاية حصة كبيرة من دخل الفقراء وتؤدي إلى انخفاض الطلب وعدم استكمال المعالجات وازدياد الديون (UNDP/HDR200563).

ونظرا لمحدودية الموارد العامة فأن الخدمات الصحية الثانوية لا تتوسع بدرجة كافية وحتى في أثناء توسعها كانت ذات نوعية منخفضة جدا بحيث لا يحصل عليها معظم الأفراد(Ortiz200750) كما دفعت محدودية الموارد إلى برامج الخصخصة والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف المستشفيات والتي كانت مصدرا رئيسا للفقر (OECD & WHO200348) .

كما يعاني سكان المناطق الريفية النائية من وصول محدود للصحة العامة و الخدمات الصحية الشخصية (OECD & WHO200339) ويعيش معظم الأشخاص ذوو الدخل المنخفض في أحياء فقيرة مكتظة وغير صحية ومستوطنات عشوائية في مناطق حضرية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية فالأفراد الذين يعيشون في هذه المستوطنات يخضعون لمعدلات أعلى من الأمراض ونتيجة لهذه المشكلات فإن لدى محدودي الدخل فواتير طبية مرتفعة ولديهم المزيد من أيام العمل الضائعة التي تكشف من آثار الفقر مما يزيد من التفاوت في الدخول (SESRIC201517).

رابعا : إنفاق الحكومة على الحماية الاجتماعية

تعد الحماية الاجتماعية هدفاً مركزياً للسياسة الاجتماعية وتشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تعزز قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على التخلص من الفقر وتحسين إدارة المخاطر والصدمات وتعزز الحماية الاجتماعية إدارة المخاطر للفقراء من خلال تمكينهم وتأمين استثمارات لهم تنقلهم إلى مرحلة أفضل كما تدعم تنمية رأس المال البشري وتوسيع قدرة الأفراد الفقراء والضعفاء والمساعدة على كسر انتقال الفقر بين الأجيال (OECD200917).

إن الحماية الاجتماعية هي عنصر أساسي في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونياً باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات ومن واجب الحكومة أيضًا أن تحمي الفئات التي تحتاج إلى حماية وتستخدم الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية (الاسكوا ٢٠١٥ ٢) .

وترى الدولة أن الحماية الاجتماعية احد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك لثلاثة أسباب أولا: لان الحماية الاجتماعية ليست فقط حقاً من حقوق الإنسان وعنصراً أساسياً من حقوق العمل بل هي أيضا ضرورة اجتماعية وسياسية ثانيا: ان أنظمة الحماية الاجتماعية الفعالة هي أداة قوية لتوفير دخل آمن ولمنع الفقر والحد من التفاوت في الدخل وبناء مجتمع شاملوبالتالي فأنها تعزز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي ثالثا: ان الحماية الاجتماعية هي ضرورة اقتصادية لدعم الاستهلاك المحلي والطلب عليه من خلال رفع دخل الأسرة وان الحماية الاجتماعية الكافية تعمل على تعزيز الإنتاجية والتنمية البشرية (ILO2014154).وانه من المستبعد جدا ان يكون للحماية الاجتماعية أداة واحدة لتحقيق الأهداف السابقة في الحد من الفقر والتفاوت وحماية الاستهلاك المحلي وتعزيز القدرة الإنتاجية بل إنها تشتمل على مجموعة من البرامج المتكاملة أو مزيجا من البرامج والتي تكون قادرة على التقدم في تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية والوصول إلى الفقراء والأشد فقرا (Barrientos201014).

وعليه تتألف الحماية الاجتماعية من مكونين رئيسين هما التأمين الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية[١] ولكل منهما أدواته .

فالتأمين الاجتماعي عبارة عن تدخلات تسهم في مساعدة الأفراد على إدارة التغيرات المفاجئة في الدخل بسبب الشيخوخة أو المرض أو الإعاقة أو الكوارث الطبيعية. اذ يدفع الأفراد أقساط التأمين ليكونوا مؤهلين للتغطية أو يسهمون بنسبة من أرباحهم في نظام التأمين الإلزامي. وتشمل أمثلة ذلك المسنين ومعاشات العجز الإجازات المرضية واستحقاقات الأمومة / الأبوة والتأمين الصحي (World Bank20185).

أما شبكة الحماية الاجتماعية فهي مجموعة من التدابير غير المعتمدة على اشتراكات مصممة لتوفير الدعم المنتظم للفقراء والضعفاء وتمارس شبكة الحماية دوراً صعباً في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الطارئة قصيرة الأجل (استجابة لحالات النزاعات أو الكوارث الطبيعية) وبين الاحتياجات طويلة الأجل وهي الحد من الفقر المزمن والتفاوت في الدخل ولها وظيفة مهمة في الاستقرار الاجتماعي (World Bank20157/18).

ومن ابرز أدوات شبكة الحماية هي التحويلات النقدية التي هي تقديم المساعدة في شكل نقدي إلى الفقراء أو إلى أولئك الذين يواجهون خطرا محتملا للوقوع في الفقر في ظل غياب مثل هذه التحويلات (256 Grosh &et.al2008) وتشكل هذه التحويلات مصدرا منتظما للدخل والتي يمكن أن تقلل من شدة الفقر والتفاوت في الدخل (Razavi & et.al201275).

وتكون هذه التحويلات النقدية أما مشروطة والتي ترتبط بحصول الأسرة الفقيرة على هذه المنافع في حالة الامتثال لمتطلبات سلوكية محددة الغاية منها تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري مثل الالتحاق بالمدارس اللقاحات ،والفحوصات الصحية (World Bank20158). أو غير مشروطة والتي تعطى إلى أي فرد تنطبق عليه المعايير المحددة مسبقاً، من دون أن يترتب عليه القيام بأي عمل معين (علي ٢٠١٢ ٢٦١) .

وتقدم الدولة تعويضات البطالة إذ يوفر هذا النوع دخلاً للحماية من البطالة على مدى فترة محددة من الوقت للعاطلين عن العمل والقادرين عليه والهدف منها توفير بديل جزئي للدخل نتيجة فقدان الأرباح الناتجة عن البطالة المؤقتة وتمكين المستفيدين من المحافظة على مستوى معين من المعيشة خلال الفترة الانتقالية لغاية الحصول على وظيفة مناسبة . كما يقدم هذا البرنامج الدعم في إيجاد فرص عمل مناسبة للعاطلين (ILO201429) والذي يسهم في تحسين آلية سوق العمل من خلال اختيار العمل الذي يناسب مهارات العاطلين وخبرتهم بدلا من القبول بأي عمل يعثرون عليه وبالتالي تعمل على دعم دخل الأسرة والفرد وتشجيع المشاركة في سوق العمل والتخفيف من حدة التفاوت في الدخل (UNDP/HDR201498).

وتعتمد العديد من دول العالم ولاسيما النامية منها دعم الغذاء كمكون أساسي لشبكة الحماية الاجتماعية ويعد الدعم العيني للغذاء من الأساليب الشائعة، وقد عملت به دول كثيرة بوصفه استجابة مؤقتة لأزمة قصيرة الأجل

١ يشار أحيانا إلى شبكات الحماية الاجتماعية أنها مساعدات اجتماعية(world bank,2015,7)(Razavi & et.al ,2012 ,72).

مثل صدمة اقتصادية نتيجة تدابير التكييف الهيكلي، ورداً على التضخم في أسعار الغذاء عالمياً، أو تخفيض قيمة العملة، ويتخذ دعم الغذاء أشكالا مختلفة مثل قسائم الأغذية (البطاقات التموينية) وإعانات المستهلك لأسعار الغذاء وبرنامج الغذاء مقابل العمل (علي ٢٠١٢ ٢٦١) .

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تم إحراز تقدم كبير في بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة وتوسيع نطاقها وان نطاق التغطية القانونية يقاس بعدد المجالات التي تشملها الحماية الاجتماعية في إطار التشريعات الوطنية .

ومع ذلك فأن توسيع نطاق التغطية القانونية في حد ذاته لا يضمن التغطية الفعالة للسكان أو تحسينات في مستوى ونوعية الخدمات المقدمة وذلك بسبب مشكلات في التنفيذ والنفاذ وعدم وجود تنسيق في السياسات وضعف القدرات المؤسسية للتسليم الفعلي لمزايا وخدمات الحماية الاجتماعية (ILO20144).

ونتيجة لذلك وضعت مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية عام ٢٠٠٩ إطارا عالميا لإمداد الجميع بالتحويلات والخدمات الاجتماعية الأساسية وان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (أرضية الحماية الاجتماعية) تشمل ضمانات أساسية من حيث الضمان الاجتماعي يكون بموجبها جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها، خلال دورة الحياة، قادرين على تحمل تكلفة الرعاية الصحية الأساسية والحصول عليها ويكون لديهم أمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى من المستوى المحدد وطنياً .وينبغي أن تهدف سياسات أرضية الحماية الاجتماعية إلى تسهيل سبل الحصول بفعالية على السلع والخدمات الأساسية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة والاضطلاع بها بتعاون وثيق مع سياسات أخرى تعزز القابلية للاستخدام وتحد من السمة غير المنظمة والهشاشة وتستحدث فرص عمل لائقة وتروج روح تنظيم المشروعات (ILO20119).

وان أوجه القصور شمل العديد من مكونات وبرامج الحماية الاجتماعية :

فتغطية التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات تكاد تقتصر على العسكريين، والموظفين المدنيين، والعاملين في القطاع الخاص، ولا تشمل أعداداً كبيرة من العاملين في القطاع غير النظامي، والعاملين المؤقتين، والعاملين في القطاع الزراعي والعمال المهاجرين مما يجعل إعادة التوزيع لصالح الفقراء محدودة عمليا (الاسكوا ٢٠١٥ ٥).كما أن نظام الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية قد يشمل استفادة غير الفقراء منها أو ترك بعض الأسر الفقيرة فضلا عن ان بعض التحويلات النقدية للفقراء تستبعد الأسر التي لديها أطفال والأفراد الذين تقل أعمارهم عن ٦٥ عاما كما ان تصميم شبكة الحماية قد يكون غير مقصود الآثار عندما تكون تكاليف المشاركة مرتفعة جدا للفقراء(Kanbur &et.al2014209) ويؤدي هذا الأمر إلى استياء غير المستفيدين نتيجة استبعادهم من البرنامج مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وصراع بين الحين والآخر وانقسامات اجتماعية تؤثر في المشاركة في الأنشطة المجتمعية (Razave & et.al 2012 91).

وان بعض التحويلات النقدية قد لا يتضمن إنفاقها في صالح أفراد الأسرة من قبل رب الأسرة فضلا عن فقدان قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم (Grosh & et.al2008 265).

علاوة على ما سبق فأنه مع تزايد نسبة البطالة وأعداد العاطلين لا تتوافر تعويضات البطالة في العديد من الدول لا سيما النامية منها وتوفر الدولة تعويضات البطالة على شكل مساعدات لا تشمل سوى شريحة صغيرة من العاطلين عن العمل(ILO201240)و تستبعد فئات أخرى مثل خدم المنازل أو العاملين بدوام جزئي أو العاطلين عن العمل الذين حصلوا على تعويضات كبيرة نتيجة طول فترة البطالة فضلا عن استبعاد الفئات التي لا تستوفي شروط الاستحقاق (ILO201437).

ويظهر دعم الغذاء في العديد من الدول تأثيراً محدود وإن كان يخصص له جزء كبير من الإنفاق الحكومي وهذا يعني أن هذا الدعم لا يشكل شبكات الحماية الأكثر فعالية .ولكن تغيير برامج الدعم على المواد الغذائية ليس سهلاً، لأنها تحظى بتأييد شرائح كبيرة من السكان تتمتع بصوت سياسي (الاسكوا ٢٠١٤ ٢٤).

المحور الرابع

تقدير اثر عناصر السياسة الاجتماعية في توزيع الدخل

لغرض التحقق من فرضية البحث سيعتمد نموذج الانحدار المتعدد فالمتغيرات المستقلة وهي عناصر السياسة الاجتماعية التي يعكسها الإنفاق عليها من موازنة الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي اعتمد فيها

التصنيف الوظيفي لنفقات الدولة (التعليم الصحة الحماية الاجتماعية)والتصنيف الإداري لنفقات الدولة (الرواتب والأجور) وكالاتي :

- الإنفاق العام على الرواتب والأجور ويمثل مدى اهتمام الحكومات بمعالجة البطالة وقدرته على التشغيل ضمن القطاع العام وهو يمثل كمية الإنفاق لتيسير مرافق الدولة وحصته من الناتج المحلي .
- الإنفاق العام على التعليم ويؤشر الأهمية التي تعطيها الحكومات إلى الاستثمار قي الموارد البشرية ومنها يمكن حساب كمية الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لقطاع التعليم من قبل الحكومات.
- الإنفاق العام على الصحة ويعكس أيضا اهتماما بالموارد البشرية من خلال الإنفاق على الرعاية الصحية والتدابير الصحية والوقائية من قبل الحكومات العامة وحصته من الناتج المحلي الإجمالي .
- الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية ويتمثل بالرعاية التي توليها الحكومات للفئات منخفضة الدخل و/أو الفقيرة ولا سيما انه يمثل في الغالب إنفاقا بدون مقابل ومنه يمكن حساب كمية الناتج المحلي الموجهة لهذه الفئات من قبل الحكومات .

أما المتغير التابع فيتمثل بتوزيع الدخل وأفضل من يمثله معامل جيني والذي يقيس توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد أو الأسر ويتراوح بين الصفر و 100 حيث الصفر يمثل عدم المساواة الكاملة و 100 تمثل المساواة الكاملة (Ospina20109).

واعتمدت المدة 2001–2012 مدة الدراسة أي مع بدايات القرن الحادي والعشرين والتي معها تغير مفهوم السياسة الاجتماعية ونظرة الدول إليها (كما سبق عرضه) وتم تقسيم المدة إلى ثلاث فترات (2001–2004 2005–2008 2009–2012) .

أما اختيار عينة الدراسة فقد اعتمد مؤشر خطر الاضطرابات الاجتماعية لعام 2014 والذي يعكس (الاستقرار الاجتماعي) في دول العالم لسنوات سابقة الصادر عن مجلة الايكونوميست The Economist وحدة الاستخبارات الاقتصادية The Economist Intelligence Unit (EIU) .

والاضطرابات الاجتماعية هي شكل من أشكال التعبير السياسي في بلد ما وقد تعد سلوكا منحرفا في بلد آخر الغرض منها التأثير في قرارات السلطة العامة والتي يمكن أن تكون عفوية نتيجة عدم الرضا أو الإحباط أو عدم المساواة بجميع أشكالها .

ويعتمد قياس الاضطرابات الاجتماعية على عدد المظاهرات وأعمال الشغب والضربات المسلحة في غضون عام والتي بعضها يفضي إلى حصول انتفاضات قد تؤدي إلى تغيرات ايجابية في المجتمع (Garside201415).

وتتعدد أسباب هذه الاضطرابات من ضائقة اقتصادية إلى ثورات ضد الدكتاتورية أو تطلعات الطبقات الوسطى في ظل التزايد السريع للأسواق الناشئة لكنها تشترك في بعض الخصائص الأساسية ولاسيما الضائقة الاقتصادية التي تتولد من انخفاض في الدخل وارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة في الدخل وانخفاض مستويات الرفاه الاجتماعي وفي مجملها تعد شرطا ضروريا لعدم الاستقرار الاجتماعي (Garside 201454) .

وقد شمل هذا التصنيف 150 دولة ضمن خمس فئات وكالاتي :

الفئة	عدد الدول
مخاطر عالية جدا	19
مخاطر عالية	46
مخاطر متوسطة	54
مخاطر منخفضة	25
مخاطر منخفضة جدا	6

وتم اختيار 40 دولة من الدول ذات المخاطر العالية والعالية جدا (من مجموع 65) وهي (الارجنتين بنغلادش بوليفيا مصر اليونان غينيا لبنان نيجيريا السودان سوازيلاند سوريا فنزويلا اليمن مدقشقر المكسيك المغرب باكستان البرتغال رومانيا جنوب افريقيا اسبانيا سري لانكا طاجكستان توغوتونس تركيا اوكرانيا البانيا البرازيل

بلغاريا بوركينا فاسو كمبوديا الكاميرون تشاد أثيوبيا هندوراس ايران الاردن كازخستان قيرغزستان) وبما يتوافر لهذه الدول من مسح لتوزيع الدخل للسنوات (2004 و/أو 2008 و/أو 2012) أو الأقرب إليها أما نسب الإنفاق فهي متوسط ثلاث سنوات سابقة لسنة توزيع الدخل (معامل جيني)

إذ انه من المؤكد أن التفاوت في الدخل في سنة ما يعتمد على مستوى الإنفاق في سنوات سابقة(Vazquez & et.al2012106).

اتخذت معادلة خط الانحدار الخطي الشكل الآتي :

$$Gini\ index_t = \beta_0 + \beta_1\ Exp\ W\&s/GDP + \beta_2\ ExpEdu/GDP + \beta_3 ExpHel/GDP + \beta_4 ExpSp/GDP + \varepsilon_t$$

حيث أن :

Gini index : معامل جيني (0– 100)

Exp W&s/GDP : إنفاق الحكومة على الرواتب والأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Exp Edu/GDP : إنفاق الحكومة على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Exp Hel/GDP : إنفاق الحكومة على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

Exp Sp/GDP : إنفاق الحكومة على الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

ε : يمثل الخطأ العشوائي للمعادلة والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعيا بوسط معلوم وتباين ثابت ومنتهي .

وتفترض الدراسة أن المعاملات ($\beta_1\ \beta_2\ \beta_3 \beta_4$) تأخذ الاشارة السالبة اذ ان زيادة الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية يدفع بالتفاوت في الدخل نحو الانخفاض .

وكانت نتائج تقدير المعادلة للفترات الثلاث كما يظهرها الجدول الآتي

جدول (1)

نتائج تقدير معادلة خط الانحدار في الدول عينة الدراسة للفترات

(2009–2012/2005–2008 / 2001–2004)

الفترة	β/t	ثابت المعادلة β_0	الإنفاق على الرواتب والأجور β_1	الإنفاق على التعليم β_2	الإنفاق على الصحة β_3	الإنفاق على الحماية الاجتماعية β_4	F	R^2 (%)
الفترة 2001-2004	B	26.28	2.18	- 0.23	3.52	- 1.60	5.93	47.70
	t-stat	7.46*	3.30*	0.25	2.28*	3.33*		
الفترة 2005-2008	B	27.48	1.61	1.50	0.91	- 1.14	9.30	58.85
	t-stat	9.67*	3.06*	1.80	0.88	3.72*		
الفترة 2009-2012	B	27.86	2.35	0.14	2.12	- 1.56	8.91	61.84
	t-stat	8.97*	2.86*	0.13	1.70	4.50*		

(*) معنوي عند مستوى معنوية 0.05

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني باستخدام برنامج stat graphic

يظهر الجدول السابق أن بند الإنفاق على الرواتب والأجور كان له تأثير معنوي في توزيع الدخل للفترات الثلاث ومها كانت قيمة المعلمة فأن إشارة هذا البند كانت موجبة أي أن هذا البند لم يسهم في تخفيض التفاوت في الدخل بل العكس كان له أثر ايجابي في زيادة الفروق الطبقية في الدول .

وتعليل ذلك أن الرواتب والأجور في الغالب فقدت قيمتها الحقيقة نتيجة معدلات التضخم مما يجعل الطبقات المنخفضة الدخل الأكثر تأثراً وبالتالي بالكاد تكون قادرة على سد احتياجاتها الضرورية أو ربما اقل من ذلك .

فضلا عن أن الوظائف الحكومية ليست موجهة للطبقات منخفضة الدخل فحسب بل هي لجميع السكان ولكون هذا البند هو الأكبر في العديد من الموازنات الوطنية فان الحكومات تضخ مبالغ طائلة غالبا ما تكون في صالح الطبقات مرتفعة الدخل خلاف الطبقات منخفضة الدخل .

والحكومة بوصفها رب العمل فان البرامج التي توفرها من(الأشغال العامة و إعانات التشغيل) غالبا ما تكون مؤقتة فضلا عن كونها ذات أجور متدنية لا تسهم بتخفيض مستويات الفروق الدخلية وتحسين مستويات المعيشة لمن تشملهم البرامج.

ويتبين كذلك من الجدول أن الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي لم يكن لهما تأثير معنوي على معامل جيني في اغلب فترات الدراسة ذلك أن الإنفاق على التعليم والصحة هو استثمار مستقبلي في رأس المال البشري أي ذو مردود وعائد طويل الأجل والذي قد لا تظهر نتائجه إلا بعد فترة طويلة .

ونتيجة لكثرة النزاعات في الدول أو تأثرها بنزاعات دول أخرى بقيت مشاركة الأطفال محدودة في التعليم الابتدائي والثانوي وفسح المجال لأوضاع صحية أسوء من خلال انخفاض نسبة التأمين الصحي أو صعوبة الحصول على المستلزمات الصحية الأمر الذي اوجد طوابيرا من غير المتعلمين ومعه انخفاض في متوسط العمر المتوقع عند الولادة(مقياس لرفاه الإنسان) والتي كان لها تأثير في فرصهم ونتائجهم مدى الحياة .

ومن جهة أخرى فأن ارتفاع تكاليف التعليم والصحة جعل العديد من الأسر محدودة الدخل تحجم عن إرسال أطفالها إلى المدارس أو الحيلولة دون إكمال تعليمهم لمستويات متقدمة وان ارتفاع التكاليف الصحية جعلها أيضا غير قادرة على دفع فواتيرها وبالتالي عرضة للعديد من الأمراض والبقاء في دائرة الفقر . وجعل هذا الأمر الإنفاق على التعليم والصحة غير ذي جدوى في تخفيض التفاوت في الدخل أو الحد من ارتفاعه .

وأسهم التفاوت في التغطية الجغرافية في الحد من الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية الأمر الذي همش شريحة كبيرة من سكان الريف ثم قلص جهود الحكومة في التأثير بتخفيض التفاوت في الدخول .

وترك الكساد الاقتصادي الذي سبق الأزمة المالية[1] عام 2008 أثارا في موازنات الدول مما خفض مستويات الإنفاق على التعليم والصحة وجعلت هذه المستويات المنخفضة غير قادرة على التأثير في توزيع الدخل .

فضلا عما ورد آنفاً فأن نوعية الخدمات التعليمية والصحية الحكومية باتت في تراجع مقارنة بمثيلتها في القطاع الخاص الأمر الذي يخلق استئثار الطبقات الغنية بنوعية جيدة من الخدمات مقارنة بما تحصل عليه الطبقات محدودة الدخل و/أو الفقيرة وبالتالي تفقد هذه الطبقات أداتها الرئيسة التي من خلالها تزداد فرصتها في الحصول على عمل أفضل.

أما الإنفاق على الحماية الاجتماعية وهي العنصر الأخير من السياسة الاجتماعية فان الجدول (1) يؤشر إلى أن علاقة هذا الإنفاق بتوزيع الدخل كانت ذا دلالة إحصائية بإشارة سالبة للفترات الثلاث وهي متوافقة مع الطروحات النظرية وما سبقها من دراسات .

فخلال الفترة الأولى بلغت قيمة المعلمة (− 1.6) أي أن زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية بنقطة مئوية واحدة كنسبة من الناتج المحلي يؤدي إلى تخفيض معامل جيني بمقدار (1.6) نقطة مئوية.

وتأتي هذه النتيجة كون الإنفاق على الحماية الاجتماعية هو تحويلات نقدية مباشرة غالبا ما تستهدف الطبقات المنخفضة الدخل أو المعدومة ويرفع هذا الإنفاق من مستوى دخل الأسرة بما يضمن سد احتياجاتها الأساسية ويساعدها على التمكين في مواجهة المخاطر والأزمات وبالتالي يمنعها من الوقوع في براثن الفقر وهذا هدف رئيس لهذا النوع من الإنفاق .

كما أن تنوع برامج الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تتداخل بجميع عناصر السياسة الاجتماعية جعلها تحقق تخفيضا في توزيع الدخل فتارة تكون التحويلات النقدية غير مشروطة وتارة تكون مشروطة بتحسين رأس المال

[1] للمزيد حول تأثير الأزمة المالية على الإنفاق الاجتماعي انظر :

Lewis, Maureen & Verhoeven, Marijn,2010, Financial Crises and Social Spending:The Impact of the 2008-2009 Crisis. http://ssrn.com

البشري من خلال التزام الأسر بالتحاق أبنائها بالمدارس أو الالتزام بلقاحات معينة وأخرى تكون بتعويضات البطالة التي تستهدف العاطلين عن العمل .

ولهذا النوع من الإنفاق في اغلب الدول تكاليف إدارية منخفضة ساعدت على الاقتصاد في النفقة وبالتالي تحقيق هدف النفقة بتخفيض التفاوت في الدخل بأقل كلفة ممكنة .

ويشير الجدول إلى أن تقدير المعادلة في الفترة 2005–2008 جاء أيضا بدلالة إحصائية وبلغت قيمة المعلمة (– 1.14) بما يفيد انه بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى خفض التفاوت في الدخل بمقدار (1.14) نقطة مئوية .

وهذه الفترة كان للإنفاق على الحماية الاجتماعية فعالية اقل في خفض توزيع الدخل عن الفترة التي سبقتها إذ شهدت هذه الفترة تخفيضاً في الإنفاق على الحماية الاجتماعية (الكل أو بعض بنودها) في اغلب دول العالم نتيجة الأزمة المالية التي سبقها كساد اقتصادي تراجعت معها إيرادات الدولة ورافقها خفض في نفقاتها طال جانب منها الإنفاق الاجتماعي .

وفي الفترة الأخيرة من مدة الدراسة 2009–2012 أوضح الجدول المذكور آنفاً أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية كان له تأثير معنوي في توزيع الدخل إذ بلغت قيمة β_4 (– 1.56) أي مع زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي نقطة مئوية واحدة يأتي معه خفض بمعامل جيني بمقدار (1.56) نقطة مئوية .

وفي هذه الفترة كان للإنفاق على الحماية الاجتماعية تأثير اكبر في توزيع الدخل عن الفترة السابقة وذلك نتيجة قيام الدول بزيادة الإنفاق العام الذي وجه جزء كبير منه نحو الحماية الاجتماعية لتدارك أثار الأزمة المالية بعد عام 2008 (Ortiz & Cumminc201335)(World Bank2015121) فضلا عن أن العديد من الدول خضعت لضغوط لزيادة هذا النوع من الإنفاق كإجراءات إصلاحية استجابة لموجة الاحتجاجات التي حدثت في معظم دول العالم (الاسكوا ٢٠١٤ ٣٢–٣٣)(Ortiz & Cumminc201321) .

ويؤكد الجدول أيضا معنوية النموذج للفترات الثلاث من خلال اختبار قيمة (F) . كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 47.70 % 58.85 % 61.84 % للفترات 2001–2004 2005–2008 2009–2012 على التوالي بما يفسر قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع بما سبق من نسب أما المتبقي فيرجع إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج .

الاستنتاجات

١-إن اعتراف المنظمات الدولية ومعها دول العالم جاء نتيجة أن الطبقات الفقيرة لم تستفد من مزايا النمو الاقتصادي لا في الأجل القصير ولا الطويل وكان لسياسات التحرر المالي والعولمة وغيرها آثار في زيادة الفقر والتفاوت في الدخل .

٢- وعلى الرغم من تغير النظرة نحو السياسة الاجتماعية إلا انه اسهمت محدودية الموارد وضعف الاستهداف للفئات المهمشة فضلا عن الفساد في الإنفاق الحكومي والذي طال الإنفاق الاجتماعي منه في زيادة التفاوت في الدخل أو بقائه دون تخفيض.

٣- إخفاق الإنفاق على مكونات السياسة الاجتماعية وبالتالي لم يخفض التفاوت في الدخل فارتفعت البطالة ولم تتح المساواة في فرص الحصول على التعليم والصحة والذي جلب معه سخطاً لفئات من السكان واقصاءً لفئات أخرى واستحواذ الصفوة من السكان على الجزء الأكبر من الدخل القومي قاد ذلك إلى اضطرابات اجتماعية هددت استقرار الدولة الاجتماعي والسياسي .

٤-وأكدت ذلك نتائج الاختبار في أن الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية لم يكن لها تأثير معنوي في توزيع الدخل باستثناء الإنفاق على الحماية الاجتماعية وهذا الأخير لم يكن كافياً لردم الفجوة بين الفقراء والأغنياء .

المقترحات

١- ايلاء اهتمام اكبر بالسياسة الاجتماعية من قبل حكومات الدول وتوثيقها حق دستوري وقانوني إلى جانب كونه حق إنساني وأخلاقي وليس فضلاً من الحكومة علاوة على ذلك فأن إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمجتمع مدني والأسرة يسهم في تنفيذ أهداف السياسة الاجتماعية .

٢-الاستفادة قدر الإمكان من الحيز المالي في جانب الإيرادات الذي توفره موازنات الدول باتجاه الإنفاق على السياسة الاجتماعية .

٣-إتاحة فرص الحصول على الخدمات التعليمية والصحية وفرص العمل بالتساوي لجميع السكان ولجميع المستويات التعليمية والصحية وجغرافيا حضر وريف .

٤- تبني الدول مفهوم الشمولية بدلا من الاستهداف ولاسيما في مجال الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في تخفيض الفقر وتقليل التفاوت بين الدخل .

٥- تشكيل اللجان أو المجالس المحلية لتكون حلقة الوصل بين السياسات الاقتصادية الحكومية المنفذة وبين نتائجها الاجتماعية على ارض الواقع كما تعد هذه اللجان وسيلة للتعبير عن المشكلات التي يواجهها السكان بدلا من اللجوء إلى أساليب تهدد الاستقرار الاجتماعي في البلد .

٦-تتبع الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية خلال السنة المالية من اجل الحد من الفساد وتسرب الإنفاق لغير غاياته .

٧- معالجة حالات الإقصاء والتهميش لفئات معينة من السكان نتيجة سياسات حكومية اقتصادية واجتماعية وتمكينها على المشاركة بشكل أكثر فعالية في المجتمع .

٨- إشاعة ثقافة الحوار الوطني وتغليب المصلحة العامة بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي معاً .

المصادر :

١- الاسكوا (٢٠٠٨)." **السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة**" التقرير الثاني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا .

٢-الاسكوا ٢٠١٢ السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التحديات في منطقة الاسكوا المجلد ٨ العدد ٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا .

٣-الاسكوا (٢٠١٤)." **السياسة الاجتماعية المتكاملة نحو تحسين أنظمة الرعاية الاجتماعية إعادة النظر في دور الدولة والسوق والمجتمع المدني في توفير الحماية والخدمات الاجتماعية** "التقرير الخامس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا .

٤- الاسكوا (٢٠١٥)." **الحماية الاجتماعية أداة للعدالة**" نشرة التنمية الاجتماعية المجلد ٥العدد ٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا .

٥- حجازي مصطفى (٢٠١٢)." **نحو سياسة اجتماعية خليجية من الرعاية إلى التمكين**" سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد ٧٠ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعيةالبحرين.

٦-علي عدي سالم (٢٠١٢)." **نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق(بالتطبيق على محافظة نينوى)** " مجلة تنمية الرافدين المجلد٣٤العدد١٠٩ كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل .

٧-العيسوي إبراهيم (٢٠١٣). " **الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي:حالة مصر** " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الخامس العدد الأول المعهد العربي للتخطيط الكويت .

٨-ليلة علي(٢٠١٣)" **مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة الخطر**" سلسلة الدراسات الاجتماعية (إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي) العدد ٨٠ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعيةالبحرين .

٩-النجفي سالم توفيق و عبدالمجيد احمد فتحي (٢٠١٨)."**السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .

١٠- اليونسكو (٢٠١٢)." **الشباب والمهارات : تسخير التعليم لمقتضيات العمل** " منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

11- Adesina Jimi .O (2007). "**Social Policy and the Quest for Inclusive Development : research findings from Sub-Saharan African**" paper 33 United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). http://www.unrisd.org/

12- AkramMuhammad Khan Faheem . (2007) "**Health Care Services and Government Spending in Pakistan**" Working Papers32Pakistan Institute of Development Economics.

13- Barrientos Armando.(2010)." **Social Protection and Poverty**" Programme Paper Number 42UNRISD.

14- BayatAsef (2000). **"Social Movements Activism and Social Development in the Middle East"** paper 3 UNRISD.

15- Chang Ha-Joon (2002). "**The Role of Social Policy in Economic Development**" UNRISD.

16- Department of Economic and Social Affairs(DESA)(2006)."**Social Justice in an Open World The Role of the United Nations**" United Nations. https://www.un.org/development/desa/en/

17- Department of Economic and Social Affairs(DESA) (2009). "**Rethinking Poverty :Report on the World Social Situation 2010**" United Nations.

18- Department of Economic and Social Affairs(DESA) (2013). "**Inequality Matters /Report of the World Social Situation 2013**" United Nations.

19- ESCWA(2012). "**Active Labour Market Policies In Arab Countries**" Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA).

20- Garside Siobhan(2014)."**Cultural Values and Social Unrest: Possible Connections**" Master of Communication Thesis University of Gothenburg Sweden .

21- Gregorio Jose De & Lee Jong-Wha(2002)."**Eduction and Income Inequality: New Evidence From Cross-Country Data**" Review of Income and Wealth Series 48Number 3 . http://sociologia.davidjustino.com/wp-content/uploads/2012/05/DeGeregorio2002.pdf

22- Grosh Margaret & et al.(2008)." **for protection and promotion the design and implementation of effective safety nets**" The world Bank Washington. http://www.worldbank.org/

23- Haggard. S & Kaufman R. (2008)." **Democracy Development and Welfare States: Latin America**" East Asia and Eastern Europe Princeton NJ: Princeton Univ. Press

24- HallDave (2014). **"Why We Need Public Spending**" European Federation of Public Service Unions(EPSU) Belgium.
http://www.stakes.fi/social-policies-for-development

25- ILO (2011)." **Social protection floor for a fair and inclusive globalization**" International Labour Organization Geneva.

26- ILO(2012)."**Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies**" International Labour Organization Geneva. http://www.ilo.org/

27- ILO(2014)."**World Social Protection Report 2014/15:Building economic recovery"** inclusive development and social justice International Labour Organization Geneva.

28- Kanbur Ravi & et.al (2014). "**Inequality in Asia and the Pacific Trends drivers and policy implications"** Asian Development Bank and Routledge. http:/www.adb.org

29- Kanbur Ravi (2013)."**Economic Inequality and Economic Development Lessons and Implications of Global Experiences for the Arab World"** Arab Center for Research and policy Studies.

30- Kanbur Ravi(2005). "**What's Social Policy Got To Do With Economic Growth**" www.arts.cornell.edu/poverty/kanbur/socpolecongrowth.pdf

31- Laterveer Leontien & et.al(2003)."**Pro-poor health policies in poverty reduction strategies**" Health Policy and Planning vol (18)no(2) Oxford University Press.

32- MkandawireThandika(2001)."**Social Policy in a Development Context** " UNRISD.

33- MkandawireThandika(2005)."**Targeting and Universalism in Poverty Reduction**" Programme Paper Number 23 UNRISD.

34- Ncube Mthuli & et.al(2013)." **Inequality Economic Growth and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA)"** Working Paper seriesAfrican Development Bank . http:/www.afdb.org

35- OECD & WHO(2003). "**Poverty and Health**" guidelines and reference series.

36- OECD(2009)." **Promoting Pro-Poor Growth Social Protection**". www.oecd.org/dac/poverty

37- Ortiz Isabel & Cummins Matthew(2013). "**The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries**" Initiative for Policy Dialogue or the South Centre Working Paper.

38- Ortiz Isabel (2007)."**social policy**" UNDESA United Nations.

39- Ospina Monica(2010**)."The Effect of Social Spending on Income Inequality: An Analysis for Latin American Countries"**Center de Investigaciones Economicasy Financieras (CIEF).www.ssrn.com

40- Razavi Shahra & et.al (2012). "**Gendered Impacts of Globalization Employment and Social Protection**" UNRISD.

41- SESRIC(2010).**"Education and Scientific Development in OIC Member Countries"** The Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC).

42- SESRIC(2015). "**Measurement of poverty in OIC Member Countries : Enhancing National Statistical Capacities The Statistical**" Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC). www.SESRIC.org

43- Soubbotina Tatyana.p & Sheram Katherine .A(2000). "**Beyond Economic Growth : meeting the challenges of global development"** The World Bank.

44- Timofeyev Yuriy (2011). "**How Corruption Affect Social Expenditure : Evidence From Russia**" Global Journal of Business Research Vol 5 No 4.

45- UNDP(2005). "**Human Development Report 2005**" United Nations Development Programme. http://www.undp.org/

46- UNDP(2013). "**humanity divided: confronting inequality in developing countries"** United Nations Development Programme.

47- UNDP(2014)." **Human Development Report 2014**" United Nations Development Programme.

48- UNRISD(2005). "**Gender Equality Striving for Justice in an Unequal World**" UNRISD

49- UNRISD(2006). "**Transformative Social Policy Lessons from UNRISD Research**" UNRISD.

50- UNRISD(2010)." **Combating Poverty and Inequality Structural Change Social Policy and Politics**" UNRISD.

51- Vazques Jorge Marinez (2012)."**The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Distribution: Evidence from a Large Panel of Countries**" Review of Public Economics No 200-(4/2012) Instituto de Estudios Fiscales .

52- Wiman Ronald & et.al(2007) ."**comprehensive social and employment polices for development in a globalizing world"** the National Research and Development Centre for Welfare and Health Finland.

53- Wolfe Barbara(2011)." **Poverty and poor health: Can health care reform narrow the rich-poor gap?"**
http://www.irp.wisc.edu/publications/focus/pdfs/foc282f.pdf

54- World Bank (2015)." **The State of Social Safety Nets 2015"** International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Washington. http://www.worldbank.org/ .

55- World Bank (2018)." **The State of Social Safety Nets 2018"** International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Washington. http://www.worldbank.org/ .

ملحق (١)

الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي ومعامل جيني لسنة ٢٠٠٤ والأقرب إليها في الدول عينة الدراسة

ت	الدولة	معامل جيني	السنة	الإنفاق على الرواتب والأجور % الناتج المحلي	الإنفاق على التعليم % الناتج المحلي	الإنفاق على الصحة % الناتج المحلي	الإنفاق على الحماية الاجتماعية % الناتج المحلي	الفترة للمتغيرات الأربعة م = متوسط
1	الارجنتين	50.18	2004	8.3	4.5	4.6	10	م٢٠٠١-٢٠٠٣
2	بنغلادش	33.22	2005	2.3	2.6	1.1	0.24	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
3	بوليفيا	55.01	2004	10.2	6.2	1.5	5.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
4	مصر	32.14	2004	7.3	4.3	0.9	0.23	م٢٠٠١-٢٠٠٣
5	اليونان	33.72	2004	8.2	3.2	4.6	16.7	م٢٠٠١-٢٠٠٣
6	غينيا	40.3	2004	3.9	2.3	1.1	0.2	م٢٠٠١-٢٠٠٣
7	لبنان	36.1	2004	7.1	2.6	1.06	0.59	م٢٠٠١-٢٠٠٣
8	نيجيريا	40	2004	5.1	0.96	0.99	0.26	م٢٠٠١-٢٠٠٣
9	سوريا	35.78	2004	4.3	2.7	2.3	0.52	م٢٠٠١-٢٠٠٣
10	فنزويلا	47.5	2004	4.3	6.3	2.9	5.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
11	اليمن	35.91	2005	8.3	9.2	0.86	0.09	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
12	البرازيل	56.88	2004	13.9	4.8	4	11.7	م٢٠٠١-٢٠٠٣
13	بلغاريا	28.92	2004	4.2	3.9	4.8	12.4	م٢٠٠١-٢٠٠٣
14	كمبوديا	35.53	2004	3.4	1.6	0.92	0.19	م٢٠٠١-٢٠٠٣
15	تشاد	39.82	2004	3.5	2	2.5	0.4	م٢٠٠١-٢٠٠٣
16	اثيوبيا	29.83	2005	5.7	1.8	0.19	2.8	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
17	هندوراس	58.66	2004	8.8	5.9	3.1	0.35	م٢٠٠١-٢٠٠٣
18	ايران	39.96	2004	7.4	2.1	1.6	7.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
19	الاردن	33.89	2005	5.7	4.4	2.7	6.5	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
20	جمهورية قيرغز	34.77	2004	5.2	4.3	1.9	2.7	م٢٠٠١-٢٠٠٣
21	المكسيك	46.05	2004	6.6	3.6	2.2	2.2	م٢٠٠١-٢٠٠٣
22	باكستان	31.18	2004	0.7	0.23	0.12	0.16	م ٢٠٠١-٢٠٠٣
23	البرتغال	37.8	2004	10.7	7	6.6	13.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
24	رومانيا	30.04	2004	5.2	3.8	3.9	10.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
25	جنوب افريقيا	67.4	2005	8.5	6	3.6	4.7	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
26	اسبانيا	33.7	2004	7.5	4.1	5.2	13	م٢٠٠١-٢٠٠٣
27	سري لانكا	40.26	2005	5.2	2.1	1.6	3	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
28	طاجكستان	33.6	2004	1.3	2.4	0.92	2.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣
29	توغو	42.23	2005	5.1	3.9	1.4	2.3	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
30	تونس	37.73	2005	10.4	5.8	1.7	6.2	م٢٠٠٢-٢٠٠٤
31	اوكرانيا	28.93	2004	7.6	5.1	3.6	15.1	م٢٠٠١-٢٠٠٣

ملحق (٢)

الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي ومعامل جيني لسنة ٢٠٠٨ والأقرب إليها في الدول عينة الدراسة

ت	الدولة	معامل جيني	السنة	الإنفاق على الرواتب والأجور % الناتج المحلي	الإنفاق على التعليم % الناتج المحلي	الإنفاق على الصحة % الناتج المحلي	الإنفاق على الحماية الاجتماعية % الناتج المحلي	الفترة للمتغيرات الأربعة م = متوسط
1	الارجنتين	46.28	2008	8.4	5.1	4.6	9.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
2	بوليفيا	51.43	2008	9.5	6.1	1.6	4	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
3	مصر	30.75	2008	7.4	3.8	1.2	8.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
4	اليونان	33.96	2008	8.9	3.7	5.9	16.1	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
5	غينيا	39.35	2007	3.1	2	0.93	0.1	م٢٠٠٤-٢٠٠٦
6	السودان	35.29	2009	5	0.27	0.18	0.52	م٢٠٠٦-٢٠٠٨
7	سوازيلاند	51.5	2009	11.7	7.2	2.8	11.7	م٢٠٠٦-٢٠٠٨
8	سوريا	33.8	2007	5.1	2.9	2	0.52	م٢٠٠٤-٢٠٠٦
9	فنزويلا	41.2	2008	3.7	6.6	3.6	7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
10	البانيا	29.98	2008	5.9	3.2	2.5	7.8	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
11	البرازيل	54.37	2008	13.2	4.8	4.5	12.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
12	بلغاريا	33.57	2008	5.5	3.9	4.4	10.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
13	بوركينا فاسو	39.78	2009	5.5	4.6	4.6	1.1	م٢٠٠٦-٢٠٠٨
14	كمبوديا	35.15	2008	2.9	1.4	0.91	0.37	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
15	الكاميرون	40.72	2007	4.9	3.1	1.1	0.8	م٢٠٠٤-٢٠٠٦
16	هندوراس	56.16	2008	8.5	6.7	2.8	0.42	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
17	ايران	38.59	2008	6.3	1.6	1.6	8.2	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
18	الاردن	32.63	2008	5	3.8	2.8	8.1	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
19	كازخستان	29.07	2008	1.2	1	0.78	3.9	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
20	جمهورية قيرغز	36.46	2008	3.3	5.6	2.6	2.9	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
21	مدقشقر	40.63	2009	5	3.3	1.3	0.24	م٢٠٠٦-٢٠٠٨
22	المكسيك	48.28	2008	5.8	3.5	2.4	2.3	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
23	المغرب	40.9	2007	13.1	6.1	1.5	3.35	م٢٠٠٤-٢٠٠٦
24	باكستان	30.02	2007	0.67	0.28	0.14	0.05	م٢٠٠٤-٢٠٠٦
25	البرتغال	35.8	2008	9.7	6.8	7.1	14.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
26	رومانيا	29.53	2008	6.1	3.9	2.8	10.7	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
27	جنوب افريقيا	63.14	2008	8	6.6	3.8	4.9	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
28	اسبانيا	32.7	2008	7.5	4.1	5.7	13	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
29	سري لانكا	36.4	2009	5.8	2.5	1.9	2.6	م٢٠٠٦-٢٠٠٨
30	تركيا	38.28	2008	6.9	3.1	3.9	11.3	م٢٠٠٥-٢٠٠٧
31	اوكرانيا	26.64	2008	7.8	6.1	3.9	19.6	م٢٠٠٥-٢٠٠٧

ملحق (٣)

الإنفاق على عناصر السياسة الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي ومعامل جيني لسنة ٢٠١٢ والأقرب إليها في الدول عينة الدراسة

ت	الدولة	معامل جيني	السنة	الإنفاق على الرواتب والأجور % الناتج المحلي	الإنفاق على التعليم % الناتج المحلي	الإنفاق على الصحة % الناتج المحلي	الإنفاق على الحماية الاجتماعية % الناتج المحلي	الفترة للمتغيرات الأربعة م = متوسط
1	الارجنتين	43.57	2011	10.5	6.2	5.5	11.7	م٢٠٠٨-٢٠١٠
2	بنغلادش	32.12	2011	2.2	2.2	0.89	1	م٢٠٠٨-٢٠١٠
3	بوليفيا	46.64	2012	9.7	6	1.5	4.6	م٢٠٠٩-٢٠١١
4	اليونان	34.74	2012	9.7	4.2	6.8	19.6	م٢٠٠٩-٢٠١١
5	غينيا	33.68	2012	5.5	3.3	1.7	0.43	م٢٠٠٩-٢٠١١
6	نيجيريا	42.95	2011	4.1	0.69	0.54	0.49	م٢٠٠٨-٢٠١٠
7	فنزويلا	40.7	2012	5	6	3.5	7.6	م٢٠٠٩-٢٠١١
8	البانيا	28.96	2011	6.6	3.5	2.7	8.1	م٢٠٠٨-٢٠١٠
9	البرازيل	52.67	2012	11.2	5.9	4.4	13.7	م٢٠٠٩-٢٠١١
10	بلغاريا	34.28	2011	6.6	4.1	4.5	12.7	م٢٠٠٨-٢٠١٠
11	كمبوديا	31.82	2011	3.8	1.6	1.2	0.45	م٢٠٠٨-٢٠١٠
12	تشاد	43.32	2011	2.8	2.2	0.91	0.3	م٢٠٠٨-٢٠١٠
13	هندوراس	57.4	2012	10.4	8	3.4	0.68	م٢٠٠٩-٢٠١١
14	ايران	38.34	2012	6	3.6	1.9	11	م٢٠٠٩-٢٠١١
15	الاردن	33.69	2011	4.6	3.3	2.6	6.4	م٢٠٠٨-٢٠١٠
16	كازخستان	28.56	2011	1.2	1.2	1.2	3.9	م٢٠٠٨-٢٠١٠
17	جمهورية قيرغز	33.39	2011	4.7	6	2.9	3.4	م٢٠٠٨-٢٠١٠
18	المكسيك	48.07	2012	6.1	3.8	2.8	3.1	م٢٠٠٩-٢٠١١
19	باكستان	29.63	2011	0.63	0.37	0.15	0.06	م٢٠٠٨-٢٠١٠
20	البرتغال	34.5	2012	9.2	7.5	7.3	17.3	م٢٠٠٩-٢٠١١
21	رومانيا	27.33	2012	6.7	3.9	3.8	14	م٢٠٠٩-٢٠١١
22	جنوب افريقيا	65.02	2011	8.7	7.1	4.2	5	م٢٠٠٨-٢٠١٠
23	اسبانيا	34.2	2012	8.9	4.6	6.7	16.9	م٢٠٠٩-٢٠١١
24	توغو	45.96	2011	5.7	4	3	2.3	م٢٠٠٨-٢٠١٠
25	تونس	35.79	2011	9.7	5.8	1.4	7.5	م٢٠٠٨-٢٠١٠
26	تركيا	40.04	2011	7.1	3.8	4.7	11.5	م٢٠٠٨-٢٠١٠
27	اوكرانيا	24.74	2012	8.5	7.1	4.1	19.8	م٢٠٠٨-٢٠١٠

المصدر : الجداول من احتساب الباحث بالاعتماد على :

- EL MahdiAbda Yahia2008Budget Analysis For Pro-poor SpendingUNDP.
- www.eurostat.ec احصائية دول اليورو
- www.adb.org بنك التنمية الأسيوي
- www.afdb.org بنك التنمية الافريقي الكتاب السنوي لإحصاء أفريقيا اعداد مختلفة
- www.worldbank.org البنك الدولي
- www.cbi.i البنك المركزي الإيراني قاعدة البيانات
- www.bnr.ro البنك الوطني الروماني النشرة السنوية اعداد مختلفة .
- www.imf.org صندوق النقد الدولي المكتبة الالكترونية للصندوق
- www.amf.org صندوق النقد العربي نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية اعداد مختلفة
- www.cepal.org اللجنة الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- www.sesric.org مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
- www.bcs.gov.sy مصرف سوريا المركزي النشرة السنوية اعداد مختلفة .
- www.oecd.org منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

ملحق (٤)
خطر الاضطرابات الاجتماعية في دول العالم ومنها عينة الدراسة

مخاطر عالية جدا	مخاطر عالية		مخاطر متوسطة		مخاطر منخفضة	مخاطر منخفضة جدا
الارجنتين	مقدونيا	البانيا	ساحل العاج	انغولا	استراليا	النمسا
البحرين	مدقشقر	الجزائر	جمايكا	ارمينيا	بتسوانا	الدنمارك
بنغلادش	المكسيك	بيلاروسيا	كينيا	اذربيجان	كندا	اليابان
بوليفيا	مولدوفا	البرازيل	الكويت	بلجيكا	تشيلي	لوكسمبورغ
البوسنا والهرسك	المغرب	بلغاريا	لاتفيا	بليز	كوستاريكا	النرويج
مصر	ميانمار	بوركينا فاسو	ليتوانيا	بنين	جمهورية التشيك	سويسرا
اليونان	نيكاراكوا	بوروندي	ملاوي	بريطانيا	فنلندا	
غينيا	باكستان	كمبوديا	مالطا	الرأس الأخضر	ألمانيا	
العراق	بنما	الكاميرون	موزمبيق	كولومبيا	هونك كونك	
لبنان	غينيا الجديدة	تشاد	هولندا	كونغو الديمقراطية	ايسلندا	
ليبيا	بيرو	الصين	عمان	كوبا	ليسوتو	
نيجيريا	الفلبين	كرواتيا	باراغواي	جمهورية الدومينكان	ماليزيا	
السودان	البرتغال	قبرص	قطر	الإكوادور	موريتانيا	
سوازيلاند	رومانيا	أثيوبيا	روسيا	السلفادور	ناميبيا	
سوريا	جنوب افريقيا	كواتيمالا	رواندا	غينيا الاستوائية	نيوزلندا	
أوزبكستان	اسبانيا	غانا	سان تومي وبرينسيب	اريتريا	بولندا	
فنزويلا	سري لانكا	هايتي	العربية السعودية	استونيا	السنغال	
اليمن	طاجكستان	هندوراس	صربيا	فرنسا	سنغافورة	
زمبابوي	توغو	ايران	سيشل	كابون	سلوفاكيا	
	تونس	الاردن	سلوفينيا	جورجيا	السويد	
	تركمنستان	كازخستان	كوريا الجنوبية	غانا	تايوان	
	تركيا	قيرغزستان	تنزانيا	هنغاريا	غامبيا	
	اوكرانيا	لاوس	تايلند	الهند	الإمارات العربية	
			ترينداد وتوباكو	اندونيسيا	الولايات المتحدة	
			اوغندة	ايرلندا	الاورغواي	
			فيتنام	اسرائيل		
			زامبيا	ايطاليا		

المصدر : مجلة الايكونوميست www.economist.com

ملاحظة : الدول المظللة هي الدول عينة الدراسة (٤٠) دولة اما التحليل فشمل (٣١ ٣١ ٢٧) دولة للفترات الثلاثة على التوالي بما يتوفر لهذه الدول من مسح لتوزيع الدخل (معامل جيني).

انظر بيانات البنك الدولي www.worldbank.org